2015

مركز بحوث للدراسات

Bhooth Centre for Studies

بحث التحديات الإقتصادية في سورية الثورة

مركز بحوث للدراسات

5/26/2015

الفهرس

الأهداف..... ٣
المقدمة..... ٣
المصطلحات:..... ٦
الباب الأول: نبذة عن الاقتصاد السوري قبل بدء الثورة..... ٩
الباب الثاني: الآثار المترتبة على مؤشرا ت الاقتصاد السوري الكلي..... ١٣
الباب الثالث: الاسباب والعوامل وراء التدهور الاقتصادي:..... ٣٣
الباب الرابع: التحديات التي تواجه الاقتصاد السوري..... ٣٧
الباب الخامس: خطوات في إعادة الاعمار:..... ٥٢
الباب السادس: النتائج والخاتمة..... ٥٦
الباب السابع: التوصيات:..... ٥٨
المراجع:..... ٥٨

الأهداف

١ - من خلال هذا البحث إنما نهدف إلى معرفة التحديات التي تواجه سوريا في الوقت الحالي والمستقبل، من خلال:

أ - استعراض التدهور الحاصل في مؤشرات الاقتصاد الكلي والتي أدت إلى خسارة اقتصادية مدمرة على مستوى الدولة والمؤسسات والافراد في الفترة منذ بداية الثورة السورية عام ٢٠١١ وحتى نهاية عام ٢٠١٣.

ب - العوامل والاسباب الرئيسية وراء التدهور الكارثي في الاقتصاد السوري.

٢ - اقتراح الوسائل والطرق لمواجهة التحديات، إما على مستوى الدعم الواجب تقديمه للمناطق المحررة وغير الخاضعة لسيطرة النظام في الوقت الحاضر، أو على مستوى الاستراتيجيات المقترحة لمرحلة ما بعد سقوط النظام.

المقدمة

يعتبر الاقتصاد القوي مظهرا من مظاهر الدولة القوية، فالدولة الممكنة والقوية سياسيا هي دولة تستند على دعائم اقتصادية راسخة وصلبة، ويلعب العامل الاقتصادي دورا حاسما في تطور الشعوب ورسم آفاق مصيرها، ففي ظل الرخاء الاقتصادي للمجتمع تتوسع الخيارات في التمتع بالحياة أمام أفراده وتتعزز إمكانيات الوصول إلى وسائل العيش الكريم، ومن ثم الحصول على العديد من الحقوق والتي تشمل الحق في البقاء والصحة والتغذية والتعلم والمشاركة والحماية من الأذى والاستغلال والتمييز، أما في الجانب الآخر فإن الركود الاقتصادي بأسبابه المتعددة من شأنه إضعاف الحالة الاقتصادية عامة ومن ثم تدهور المستوى المعيشي للأسر والأفراد وانتشار حالة الفقر بسبب البطالة وتضخم الاسعار، وفي حالة اقتران الركود بانعدام الامن والأمان وحالة من الحرب والقتال فإننا نتحدث عن كارثة اقتصادية تفرض العديد من التحديات أمام الدولة ممثلة بمؤسساتها وأفرادها، قد تحتاج إلى سنوات عديدة لإعادة بناءه من جديد.

وتشهد سورية منذ ما يزيد عن ثلاثة أعوام عمليات عسكرية توصف بأنها الأعنف على مستوى العالم خلال العقود الماضية، كما أنها تتفاعل على أرض وفي مجتمع يعاني بالأساس من التهميش المجتمعي والاقتصادي فضلا عن غياب الحريات الأساسية، وبذلك يضاف إلى الواقع السيئ اقتصاديا واجتماعيا صعوبات جمة نتجت عن ثلاثة أعوام من العمليات العسكرية على كامل التراب السوري، وبذلك تحول المجتمع كله إلى مجتمع حرب، وبوصف الاقتصاد أحد مكونات الدولة الاساسية، فإن التقدير الواقعي لحجم الاضرار وامتدادها إنما يساعدنا في فهم الآثار السلبية التي نتجت عن هذا الواقع، بالإضافة إلى مساعدتنا ما أمكن في معالجة الواقع وإيجاد الحلول المناسبة بكل الطرق والوسائل الممكنة في الحاضر والمستقبل.

في تقرير[١] أعده المركز السوري لبحوث السياسات ومقره دمشق بتكليف من الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي قدرت فيه الخسائر الاقتصادية الإجمالية منذ اندلاع الثورة في بداية عام ٢٠١١ ولغاية نهاية عام ٢٠١٣ حوالي ١٤٣,٨ مليار دولار أمريكي، وتعادل الخسارة بالأسعار الثابتة ٢٧٦% من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٠، إضافة إلى ذلك خسر حوالي ١١ مليون شخص مصادر دخلهم بسبب خسارة ٢,٦٧ مليون فرص عمل، فغدت أكثر من نصف قوة العمل عاطلة عن العمل و٧٥% من السكان يعيشون في دائرة الفقر، منهم ٢٠% من السكان يعيشون في فقر مدقع حيث لا يستطيعون تأمين غذائهم الأساسي بسبب ارتفاع أسعار الغذاء ثلاثة أضعاف منذ بداية الثورة السورية، وبهذا تتحول سوريا إلى دولة من الفقراء بعدما كانت في الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل بناتج محلي إجمالي بلغ ٦٧ مليار دولار قبل الثورة.

من خلال هذا البحث إنما نهدف معرفة ودراسة التحديات التي تواجه سوريا في الوقت الحالي والمستقبل من خلال استعراض التدهور الحاصل في مؤشرات الاقتصاد الكلي منذ بداية عام ٢٠١١ وحتى نهاية عام ٢٠١٣، والتي أدت إلى خسارة اقتصادية مدمرة على مستوى الدولة والمؤسسات والافراد، ومن خلال أيضا معرفة العوامل والاسباب المباشرة وغير المباشرة وراء هذا التدهور الكبير في المؤشرات الاقتصادية، كما نهدف أيضا إلى اقتراح الوسائل والطرق لمواجهة التحديات، إما على مستوى الدعم الواجب تقديمه للمناطق المحررة وغير الخاضعة لسيطرة النظام في الوقت الحاضر، أو على مستوى الاستراتيجيات المقترحة لمرحلة ما بعد سقوط النظام.

وسنعتمد الأرقام التي خلص إليها المركز السوري لبحوث السياسات، حيث استندت التقارير الصادرة عنه بتقدير هذه الارقام باستخدام مفهوم " تكلفة الفرصة البديلة"، من خلال المقاربة المنهجية إلى مقارنة "سيناريو الأزمة " أو المؤشرات الفعلية خلال الثورة، مع "السيناريو الاستمراري" أو المؤشرات التي كانت على الأرجح ستتحقق لو لم تندلع الثورة، وإن الفارق بين هذين السيناريوهين تعادل الخسائر الاقتصادية خلال هذه الفترة، وسنعتمد في استعراض الارقام على التقسيم الزمني لهذه التقرير، حيث صدر التقرير الاول ليظهر الاثار الاقتصادية بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ ومن ثم الربع الأول (كانون الثاني – آذار)، فالربع الثاني (نيسان – حزيران) والثالث والرابع (تموز – كانون الأول) من عام ٢٠١٣، ولن نتطرق للحديث عن عام ٢٠١٤، حيث أن التقرير الخاص بهذا العام لم يصدر حتى الآن.

في الباب الأول من البحث سيتم الحديث عن الاقتصاد السوري قبل الثورة السورية، فالاحاديث الكثيرة التي تفيد أن الشعب السوري يعيش في اكتفاء ذاتي وتتوافر له كل مقومات الحياة الطبيعية بدليل أن الدولة السورية غير مديونة، هي عبارة عن كلام جميل لا يعكس حقيقة

---

(١) سورية.. هدر الإنسانية، تقرير يرصد الظروف الاقتصادية والاجتماعية في سورية، تقرير الربعين الثالث والرابع (تموز – كانون الأول ٢٠١٣) – صدر في أيار ٢٠١٤ – المركز السوري لبحوث السياسات.

الوضع الاقتصادي ولا حالة الفقر الشديد شبه العامة، فعلى الرغم مما تشير إليه الأرقام من ارتفاع في الناتج المحلي وانفتاح على الاسواق العالمية والذي تمثل بحركة كبيرة للصادرات والواردات الا أن بعض الاقتصاديين يعتقدون ان ذلك كان غطاء يخفي حالة الفقر والبطالة الشديدة التي كان يعاني منها المواطن السوري، في محاضرة [٢] ألقاها د. عارف دليلة من عام ٢٠٠١، قال فيها: " نجد قوى الإنتاج في سورية اليوم عام ٢٠٠١ أضعف بكثير من قوى الإنتاج في عام ١٩٨٠ فهذه حالة لا يمكن تفسيرها بأية نية طيبة على الإطلاق".

ثم أضاف قائلا: " منذ أكثر من عشرين عاما توقف الاستثمار الإنتاجي تقريبا في سورية، والاستثمارات الإنتاجية الجديدة لا تعوض جزءا من الاستهلاك الذي تتعرض له قوى الإنتاج القائمة في سورية، لذلك فإن الحصيلة بالطبع هي تدهور الإنتاجية العامة، وتعبير ذلك هو أن متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي في سورية اليوم، حسب الإحصاءات الرسمية، هو أقل منه عام ١٩٨٠. لذا سورية أضاعت ٢٠ عاما من عمرها، ليس لأن الشعب السوري لم ينتج، ليس لأن الاقتصاد السوري لم يكن لديه قيم فائضة خلال هذه الفترة، على العكس، ولكن لأن كل هذا الفائض الاقتصادي أدى إلى ازدهار اقتصاد القلة وصب في خارج البلاد ".

وما يهمنا هنا أن نتحدث عن واقع الاقتصاد في العقد الأخير منذ عام نهاية عام ٢٠٠٠ وحتى نهاية عام ٢٠١٠ ، وذلك لأن سوريا شهدت في هذه الفترة انتقالا مرحليا سواء على مستوى القيادة السورية تمثلت بوفاة حافظ الاسد واستلام ابنه بشار للحكم والقيادة – والذي كانت تعلق عليه الآمال للخروج بسوريا إلى الانفتاح السياسي والاقتصادي - أو على المستوى الاقتصادي الذي شهد تحولا في سياسية الحكومة من الاشتراكية إلى سياسة السوق المفتوح.

في الباب الثاني سنقوم باستعراض الخسارة الاقتصادية الكلية للثورة ما تبعها من عمليات عسكرية منذ آذار عام ٢٠١١ وحتى كانون الأول لعام ٢٠١٣، وتتشكل الخسارة الاقتصادية من ثلاثة مكونات:

المكون الاول: هو الخسارة في الناتج المحلي الاجمالي والذي يعطي الصورة الكلية التي وصل لها النشاط الاقتصادي في سوريا، من خلال القطاعات الانتاجية للسلع والبضائع المختلفة والخدمية المنتجة محليا من الأفراد والشركات والأجانب والمؤسسات الحكومية. والثانية من خلال مؤشرات الطلب: الاستهلاك العائلي الخاص، الاستهلاك العام (الانفاق الحكومي)، والاستثمار وأخيرا ميزان الصادرات والواردات.

والمكون الثاني: هو الخسارة الناتجة عن الأثر على مخزون رأس المال والذي يعتبر أساسيا للنمو الاقتصادي المحلي في المستقبل.

---

(٢) الاقتصاد السوري المشاكل والحلول – عارف دليلة – مجلة الحوار المتمدن -العدد ٩١٧ - تاريخ النشر 6 آب ٢٠٠٤.
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=2356

المكون الثالث الزيادة الاستثنائية في الانفاق العسكري: أما الزيادة الاستثنائية في الانفاق العسكري فكانت المكون الثالث في الخسارة الاقتصادية الكلية.

ولمعرفة كيف انعكست هذه الخسارة على الافراد والمؤسسات، فسنقوم أيضا باستعراض الأثر الذي خلفته على مستويات البطالة والتضخم، لقد أدى انتشار الدمار والخراب إلى اختلال التوازن بين البطالة والتضخم فكأن المواطن السوري بات يعيش بين مطرقة البطالة القاسية وسندان الارتفاع الشديد في الأسعار بسبب تعطل حركة الانتاج.

في الباب الثالث من البحث سنقوم بدراسة العوامل المباشرة وغير المباشرة التي أدت إلى هذا التدهور الكارثي في الاقتصاد السوري حيث أن معرفة الاسباب لتشكل أرضية لتقدير العقبات التي تقف أمام نمو الاقتصاد السوري وانتعاشه من جديد وهو ما سنتكلم عنه في الباب الرابع وهي محور هذا البحث، حيث سنتعرف على التحديات التي يواجهها الاقتصاد السوري، وسيتم دراستها التحديات عن طريق استخدام نموذج الدارة الاقتصادية، فمكونات الاقتصاد عبارة عن مكونات مترابطة ومتشابكة تؤثر كل منها على الآخر، فمؤسسات الإنتاج توزع المداخيل ثمنالخدمات الإنتاج إلى المستهلكين وتتلقاها طلبا استهلاكيا على الخدمات والسلع المنتجة عبر المستهلكين أيضا ولكي يتحقق استمرار عملية الإنتاج لابد من تحقيق التوازن بين الدخول الموزعة ثمنالخدمات الإنتاج وبين الأثمان المدفوعة مقابل السلع والخدمات المنتجة. واختلال التوازن يقود إلى عرقلة اكتمال الدارة بكامل تدفقاتها مما يقود إلى الأزمة.

إن بناء سوريا من جديد يتطلب منا البدء فيما أمكن من معالجة الواقع الاقتصادي السئ ففي الباب الخامس سنتحدث عن الآليات والحلول للخروج من هذه الأزمة الاقتصادية وسنقوم بدراستها من خلال محورين:

الاول: اقتراح السياسات والحلول لدعم الاقتصاد السوري في الوقت الحالي وخاصة في الأماكن المحررة ريثما يسقط النظام.

الثاني: سيكون ببعض الحلول المقترحة لدعم الاقتصاد بعد سقوط النظام، لذا مسؤولية الشعب السوري تجاه النهوض في اقتصاده لن تبدأ فقط من لحظة سقوط بل يجب ان تكون هذه المرحلة عبارة عن مرحلة للتخطيط بعيد المدى واستثمار ما يمكن استثماره من البدء في خطوات ولو كانت صغيرة في دعم الاسر التي تكابد الفقر وضيق الحال.

المصطلحات

- **الناتج المحلي الاجمالي**: هو عبارة عن القيمة السوقية لكل السلع النهائية والخدمات المعترف بها بشكل محلي والتي يتم إنتاجها في دولة ما خلال فترة زمنية محددة. غالبا ما يتم اعتبار إجمالي الناتج المحلي للفرد مؤشرا لمستوى المعيشة في الدولة.

- **الصناعات التحويلية**: وهي تلك الصناعات التي تقوم على أساس تحويل شكل المادة الخام إلى شكل آخر مختلف تملما من حيث الخصائص وطبيعة المادة الأصلية مثل صناعة الورق.

- **الصناعات الاستخراجية**: وهي تلك الصناعات المتعلقة باستخراج الخامات من باطن الأرض أو من على ظهرها وتشمل مراحل الكشف ثم الاستخراج ثم التركيز وفصل المواد الغريبة ومن أمثلتها استخراج الفحم من المناجم.

- **البناء والتشييد**: هو مجموع الأنشطة المتعلقة بالتخطيط والتصميم والتنفيذ للمشروعات الإنشائية لمختلف القطاعات الاجتماعية والاقتصادية في الدولة مثل: المباني العامة بكافة أنواعها مثل المدارس والجامعات وملحقاتها والمصانع والمؤسسات الصناعية والمباني الإدارية والمشافي والمنشآت الصحية والمنشآت التجارية والخاصة والرياضية والسياحية وما في حكمها، وكذلك مباني القطاع الخاص والبنى التحتية مثل الطرق والجسور والأنفاق والعبارات وشبكات الصرف الصحي والمياه والخزانات ومحطات التنقية ومحطات المعالجة ومحطات الضخ وما شابهها، وكذلك السدود والمنشآت المائية ومنشآت توليد وتوزيع الطاقة الكهربائية والسكك الحديدية والمطارات وكل المنشآت المشابهة.

- **البطالة**: هو التوقف الإجباري لجزء من القوة العاملة برغم قدرة ورغبة هذه القوة العاملة في العمل والانتاج.

- **التضخم**: يمكن تعريف التضخم بأنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار في اقتصاد دولة ما.

ويرتبط التضخم مع البطالة بعلاقة عكسية، فعند ارتفاع الطلب الكلي مثلا فإن المنتج يعمل على زيادة حجم الإنتاج مما يعمل على توظيف عناصر إنتاج أكثر (انخفاض معدل البطالة) و من ثم ترتفع أجور هؤلاء العمال مما يعمل على ارتفاع تكلفة الإنتاج و التي تنعكس بالتالي على ارتفاع تكاليف الإنتاج ومن ثم ارتفاع أسعار السلع والخدمات (ارتفاع معدل التضخم).

- **مؤشر أسعار المستهلكين**: وهو مقدار التغير الشهري لأسعار سلعة محددة من البضائع الاستهلاكية والتي تشمل الغذاء والملبس والنقل.

- **ميزان المدفوعات**: هو خلاصة للعمليات المالية التي تتم، خلال فترة معينة من الزمن، بين بلدٍ ما ومختلف البلدان الأجنبية

- **الميزان التجاري**: هو الفرق بين قيمة واردات بلد ما، خلال فترة ما، وبين قيمة صادراته، يحدث الفائض في الميزان التجاري عندما يكون حجم تصدير\الصادرات في دولة معينة أكثر من حجم استيراد\المستوردات.

- **مخزون رأس المال**: عبارة عن الفرق بين الأصول الجارية لمنشأة ما والخصوم الجارية لها، ويستخدم في تقدير قدرة المنشأة على تمويل عملياتها اليومية والوفاء بالتزاماتها المالية قصيرة الأجل.

- **الموازنة العامة**: بيان تفصيلي يوضح تقديرات إيرادات الدولة ومصروفاتها معبرا عن ذلك في صورة وحدات نقدية تعكس في مضمونها خطة الدولة لسنة مالية مقبلة، وهذا البيان يتم اعتماده من قبل السلطة التشريعية في الدولة.

- **الاستثمار العام**: هو ما تنفقه الدولة على شراء سلع استثمارية تلزم لإقامة المشروعات العامة وتستهدف زيادة التكوين الرأسمالي في المجتمع. (كذلك يتمثل الاستثمار العام في كافة أوجه الإنفاق التي تستهدف زيادة الطاقة الإنتاجية للدولة، أو تحسين مستوى المعيشة للمواطنين).

وبصفة عامة فإن الدوافع وراء الاستثمار العام تتمثل في الحاجة إلى تحقيق العديد من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وتطوير الخدمات، والاتجاه إلى المجالات التي لا يستطيع الاستثمار الخاص القيام بها. ويعتبر الاستثمار العام أحد الوسائل التي تستخدمها الدولة لتحريك العملية التنموية في الاتجاه والشكل الذي ترغب القيام به حيث يؤدي الاستثمار العام دورا مهما وحيويا في الاستراتيجيات التنموية للدول المتقدمة والنامية على حد سواء.

- **الاستثمار الخاص**: هو الإضافة إلى الطاقة الإنتاجية للمجتمع وتقوم بها وحدة تنظيمية خاصة سواء كانت وطنية أو أجنبية أو مشروع مشترك ويطلق عليها مشروع استثماري خاص بهدف تحقيق الربح أساسا خلال فترة زمنية مستقبلة.

- **الدارة الاقتصادية**: هي تمثيل للحركة التي تتبعها التدفقات المادية أو السلعية أو حركة المداخيل منذ تلقيها بعد القيام بعملية الإنتاج حتى إنفاقها وتحولها إلى طلب استهلاكي أو استثماري، لتعود من جديد إلى دائرة الإنتاج وهكذا.

والدارة الاقتصادية مفهوم عام يشمل حركة كل العوامل الاقتصادية؛ إذ يمكن الحديث عن الدارة السلعية والدارة النقدية والدارة المالية وغير ذلك. غير أن المهم في مفهوم الدارة أن نقطة النهاية في حركة العنصر الاقتصادي تكون بداية حركته التالية وهكذا.

- **اقتصاد العنف**: وهو الاقتصاد الذي يظهر في حالة انتشار الفوضى وغياب الأمن ويظهر من خلال الأسواق السوداء التي تنتشر لتبادل البضائع غير المشرعة، والمهربة، والمنهوبة، والتي تترافق غالبا بعمليات الابتزاز والخطف.

- **السوق السوداء**: هي السوق التي تتكون من كل التعاملات التجارية التي يتم فيها تجنب كل القوانين الضريبية والتشريعات التجارية. وفي المجتمعات الحديثة يغطي الاقتصاد التحتي مجموعة واسعة من النشاطات. و يكون حجم السوق السوداء أصغر في الدول التي تكون الحرية الاقتصادية أكبر، ويزداد حجمها في المجتمعات التي يكون فيها فساد أكبر.

الباب الأول: نبذة عن الاقتصاد السوري قبل بدء الثورة

مر الاقتصاد السوري منذ اعلان الاستقلال من الاحتلال الفرنسي عام ١٩٤٦ وحتى عام ٢٠١٠ بالعديد من المراحل المختلفة بسبب الظروف السياسية والاقتصادية التي حلت في البلاد، فتارة مزدهرا وتارة منحدرا وأخرى راكدا. وقبل الحديث عن الآثار التي لحقت بالاقتصاد السوري في فترة الثورة السورية، ولقد وجدنا أن اعطاء قارئنا ملخصا عن الحالة الاقتصادية قبل الثورة قد يساهم في بناء تصور واضح عن التحديات التي تواجه الاقتصاد في الفترة الحالية وربطها بما كان يحدث من قبل، خاصة في العشر سنوات الاخيرة أي من عام ٢٠٠٠ وحتى عام ٢٠١٠ الذي شهد تغييرا في القيادة السياسية وانفتاحا في الخطة الاقتصادية، إلا أن بعض المحللين يعزو أحد أسباب الثورة الى اسباب اقتصادية، فالنمو الاقتصادي التي كانت تشهده سوريا في السنوات السابقة للثورة لم يضمن التوزيع العادل للثروة على جميع شرائح المجتمع، انما كان يخفي وراءه طبقة واسعة من الفقراء والعاطلين عن العمل الذين يكابدون ارتفاع الاسعار وكلف المعيشة بسبب سياسات الحكومة الانفتاحية في العقد الأخير.

منذ ١٩٩١ بدأت الحكومة السورية في إجراء إصلاحات اقتصادية، انفتاحية على القطاع الخاص في الداخل، وعلى الاقتصاد العالمي، من خلال منح إعفاءات ضريبية وجمركية للمستثمرين، لكنها تسارعت وتحولت بشكل واضح في سياسة الحكومة السورية نحو اقتصاد السوق منذ بداية العقد الاول من القرن الحادي والعشرين، لكن هذا التحول كان يتم بشكل تدريجي، فلم تعلن الدولة توجهها نحو اقتصاد السوق بشكل صريح حتى تم تبني سياسة اقتصاد السوق الاجتماعي في مؤتمر حزب البعث العربي الاشتراكي عام ٢٠٠٥، ومن بعد ذلك تم تبني مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي بشكل واضح وصريح في الخطة الخمسية العاشرة (٢٠٠٦-٢٠١٠) [٣]، ولتحقيق ذلك قامت الحكومة بالإجراءات التالية[٤]:

١ - فتح المجال بشكل اوسع امام القطاع الخاص والاستثمارات الاجنبية في سوريا، فتم فتح المجال للقطاع الخاص للاستثمار في العديد من الصناعات التي كانت حكرا على القطاع العام مثل صناعة الاسمنت والسكر.

٢ - كما تراجع تدخل الدولة في التجارة الخارجية، وتم تخليها عن احتكار استيراد العديد من السلع والخدمات وتركها للقطاع الخاص.

٣ - تم السماح بإنشاء المصارف الخاصة، حتى وصل عدد المصارف في سوريا الى ١٤ مصرفا خاصا و٦ مصارف حكومية عام ٢٠١٠.

---

(٣) مرتكزات الاقتصاد السوري وكفاءتها في مرحلة إعادة البناء والتنمية – الدكتور أكرم الحوراني – جامعة دمشق
damascusuniversity.edu.sy/faculties/economic/images/stories/dr-horany.pdf

(٤) تاريخ تطور الاقتصاد السوري – عادل شكيب محسن – الحوار المتمدن – تاريخ النشر ٢٣ اكتوبر ٢٠١٤.

٤ - تم السماح بإقامة مؤسسات مصرفية اجتماعية للتمويل الصغير

٥ - تم فتح قطاع التأمين امام القطاع الخاص.

٦ - تم احداث هيئة الاستثمار السورية وإحداث سوق دمشق للأوراق المالية التي فتحت أبوابها في آذار ٢٠٠٩. كما تم الترخيص لشركات الخدمات والوساطة المالية.

٧ - تم فتح التعليم بكافة مراحله أمام القطاع الخاص من خلال السماح له بالاستثمار في مجال التعليم العالي.

٨ - تم السماح بإصدار المجلات والصحف الخاصة وإقامة الإذاعات التجارية.

٩ - تم تخفيض ضريبة الدخل وتوحيد سعر الصرف والعمل على تقليل البيروقراطية والعقبات الادارية وتحرير التجارة الخارجية.

١٠ - عملت الحكومة على تطوير النظام المصرفي والتركيز على التنمية الاجتماعية وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين.

١١ - تم العمل على خلق بنية تحتية ملائمة لتطوير القطاع الصناعي وتحسين كفاءتة الاقتصادية، فتم انشاء المدن الصناعية التي بلغ عددها ٤ مدن حتى عام ٢٠٠٩، وقد ساهمت هذه المدن في تشجيع القطاع الخاص (المحلي والأجنبي) على اقامة مشاريع صناعية ضخمة في البلد.

١٢ - عملت الحكومة على إصلاح القطاع العام الصناعي واعتمدت استراتيجية تقوم على تخفيض الاعتماد على القطاع النفطي والانتقال بالاقتصاد السوري من اقتصاد يعتمد على النفط والزراعة إلى اقتصاد صناعي متطور. الا ان قطاع الزراعة يبقى.

١٣ - بالرغم من نية الحكومة تحفيز النشاط الصناعي إلا أن الزراعة بقيت من القطاعات الرئيسية في الاقتصاد السوري لما تلعبه من دور هام في توفير الغذاء ودعم الناتج الوطني وتعزيز التجارة الخارجية وتوفير فرص عمل لسكان الريف لذا قامت بإنشاء صندوق الدعم الزراعي في عام ٢٠٠٨.

١٤ - دخول سوريا سنة 2005 في اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى، و في اتفاقية تجارة حرة مع تركيا سنة2007 ، وإلى اتفاقية تجارة حرة تضم كل من الأردن، ولبنان، سنة ٢٠١٠ ومع إيران سنة ٢٠١٢[٥].

نتيجة لهذه الخطوات من الحكومة فقد حقق الاقتصاد نتائج ايجابية على المستوى الكلي من ناحية معدلات النمو حيث وصل حجم الناتج المحلي الإجمالي السوري في سنة ٢٠١٠ إلى حوالي ٢,٨ مليار ليرة سورية، واستقرار نسبي للأسعار وعجز موازنة ومديونية عامة منخفضة وفائض في الميزان التجاري، إلا أن هذه المؤشرات تخفي اختلالات هيكلية متضاربة مثل اعتماد مصادرا للنمو على العوامل الكمية وبالذات رأس المال المادي وتضخم قطاعات المضاربة العقارية والمالية، كما أن ٣٥%

(٥) المرجع رقم ٤.

من النمو تركز في القطاعات الخدمية والقطاعات الريعية (وبخاصة الانفتاح التجاري الذي أدى الى تراجع الصناعة المحلية لانخفاض قدرتها على المنافسة)[٦]، كما حصلت تحولات هيكلية في الاقتصاد تمثلت بانخفاض حصة النفط من الناتج والايرادات الحكومية والصادرات، بالمقابل ارتفعت الصادرات التحويلية بشكل كبير حيث وصل انتاج النفط في عام ٢٠٠٦ إلى حوالي ٧٠٠ ألف برميل يوميا، ولكنه ما لبث أن انخفض ٣٨٥ ألف برميل في عام ٢٠١٠ [٧].

ومن الجدير بالذكر أنه وفي عام ٢٠٠٥، وعندما طرحت حزمة الإصلاحات الاقتصادية سابقة الذكر في الخطة الخمسية العاشرة ضمن إطار للإصلاح المؤسساتي وتنمية محورها الإنسان، لكن التأجيل أو الإلغاء كان مصير الإصلاحات الجوهرية المؤسساتية بما فيها اصلاح القطاع العام الاقتصادي، في منتصف عام ٢٠٠٧ تم وضع مخطط لإلغاء دعم المازوت والبنزين، وقد أخذ هذا القرار حيز التنفيذ في مطلع مايو ٢٠٠٨، كإجراء حكومي لحل أزمة الموازنة العامة التي تأثرت بتناقص إنتاج النفط وارتفاع الانفاق العام، وقد لعب هذا القرار دورا سلبيا في القطاعات الانتاجية لناحية زيادة تكاليفها وتراجع تنافسيتها، كما تأثر الدخل الحقيقي للأسر.

كان لعملية رفع الدعم أكبر الأثر على قواعد الدعم التاريخية للنظام: الفلاحون، والعمال، وموظفو الخدمة المدنية (بمن فيهم موظفو أجهزة الأمن، الذين يتلقون رواتب منخفضة عموما) وأفراد مجموعات الأقليات التي تقطن المناطق النائية من البلاد. إذ إنهم اعتمدوا تاريخيا على منتجات النفط المدعومة من أجل التدفئة والطبخ والنقل؛ آنذاك طال التأثير بعض المواد الأساسية مثل الخبز والذي يخبز في أفران تعمل على المازوت. وفي حين أن النظام اتخذ في آخر الأمر تدابير لتخفيف حدة الصدمة، فقد نشأ شكل من أشكال الذعر، حيث بدا المسؤولون الأمنيون مضطربين، يكافحون لمواجهة آثار ارتفاع تكاليف المعيشة التي أثرت على مستوى معيشتهم الخاصة من جهة، ولاحتواء مخاطر حدوث اضطرابات تأهيلية من جهة أخرى، وعلى الرغم من عدم حصول قلاقل خطيرة، فإن السخط الشعبي كان ملموسا [٨].

أوضح أحد الاقتصاديين السوريين: "فيما يتعلق بالجبهة الاقتصادية، أشعر أننا مقبلون على أزمة – إن لم يحدث هذا عام ٢٠٠٨ فسيحدث في ٢٠٠٩. لقد غدا رفع الدعم عن المنتجات النفطية أو إعادة توجيهه مسألة رئيسة. إننا بالكاد نصدر أي نفط الآن ولهذا فلم نعد نستفيد من ارتفاع الأسعار. إن وارداتنا النفطية في ازدياد وتكلفة وقود الديزل باهظة. إننا نعاني من استنزاف هائل نتيجة تهريب النفط المدعوم. وكان يجدر بنا رفع الدعم تدريجيا وبناء محطات التكرير في الوقت المناسب. وقد نوقش هذان الخياران على مدى العشرين عاما الماضية. إن غياب عملية صنع القرار

---

(٦) الأزمة السورية: الجذور الاقتصادية والاجتماعية – المركز السورية لبحوث السياسات – تاريخ النشر كانون الثاني ٢٠١٣.

(٧) المرجع رقم ٤.

(٨) إعادة خلط الأوراق – أوراق سورية جديدة - تقرير الشرق الأوسط رقم93 - ١٦ آانون الأول/ديسمبر٢٠٠٩.

هو بالتأكيد مشكلة كبيرة. لقد تم تأخير الإجراءات بشأن تطوير الغاز عدة مرات منذ منتصف الثمانينيات" [٩].

ونتيجة لذلك تضررت مصالح الطبقات الاجتماعية محدودة ومتوسطة الدخل، حيث ارتفعت معدلات البطالة والفقر وزاد تهميش المناطق الريفية، وتدهور مستويات المعيشة لسكانها، كما أن معدل النمو الاقتصادي لم يكن تضمينيا إذ أن الاستهلاك الحقيقي للسوريين انخفض، كما ارتفع الفقر العام باستخدام مؤشر الفقر الأعلى بين ٢٠٠٩-٢٠٠٤. وفشل الاقتصاد في خلق فرصة عمل كافية مما انعكس في معدلات تشغيل متدنية، وقاد ذلك الى تهميش شرائح كبيرة من المواطنين من الناحية الاقتصادية والاجتماعية بالتزامن مع عدم قدرتهم على المشاركة السياسية الفعالة من خلال التعبير والدفاع عن مصالحهم [١٠].

ويبدو أن الحالة الاقتصادية العامة لم تكن خافية على الحكومة، ففي العام ٢٠٠٨ طلب بشار الأسد من اقتصاديين ورجال أعمال سوريين مقربين منه، إعداد تقرير يدرس الوضع الاقتصادي، وأسباب تدهوره، وكيفية التعامل مع هذا التدهور لتفادي الأزمة الخانقة والانهيار الاقتصادي وأسباب تدهوره، وتوصل التقرير إلى نتيجة حاسمة، مفادها أنه إذا لم تقم حكومة بشار الأسد، باتخاذ إجراءات جذرية، واستراتيجية بعيدة المدى، مثل التطوير الحقيقي لقطاع الإنتاج في سوريا، والقضاء على الفساد، المستشري والمتفشي في جسد النظام من أعلى الهرم السلطوي إلى أصغر موظف الجوازات أو الجمارك على الحدود، وتخفيض مستوى التضخم الذي يتهدد الليرة السورية، وإيجاد فرص عمل للعاطلين، ووضع خطة لاستيعاب الخريجين من الشباب سنويا، فإن الاقتصاد سينهار خلال ثلاث سنوات على أبعد تقدير(هذه التوصية التي خرج بها التقرير منذ العام ٢٠٠٨)[١١].

ومن خلال الفقرات السابقة، نستطيع القول أن الاقتصاد السوري كان يعاني من تحديات وأزمات خانقة، ارخت بظلالها على المجتمع بكافة أطيافه وطبقاته، فقد كان يشهد معاناة حقيقية تجعله يدنو من شفير الانهيار قبل اندلاع الثورة السورية، مما جعل بعض الاقتصاديين يصرحون بأن هناك جذورا وأسبابا اقتصادية وراء ما حدث في البلاد.

---

(٩) المرجع رقم 8

(١٠) المرجع رقم 6.

(١١) الاقتصاد السوري مهدد بالانهيار حتى قبل الثورة – فلاح جاسم - موقع صوت العروبة - ٢٣ أغسطس ٢٠١١ - arabvoice.com/25551

الباب الثاني: الآثار المترتبة على مؤشرا ت الاقتصاد السوري الكلي

(الخسائر الاقتصادية) في الفترة ما بين آذار ٢٠١١- كانون الاول ٢٠١٣

شهد الأداء الاقتصادي في سوريا تدميراواسعا لتصل الخسائر الاقتصادية الاجمالية مع نهاية عام ٢٠١٣ إلى حوالي ١٤٣,٨ مليار دولار أمريكي، وتعادل الحوالي ٢٧٦% من الناتج المحلي الاجمالي لعام ٢٠١٠.[١٢]

وتشمل الخسارة الاقتصادية الكلية:

١ - الخسارة التي لحقت الناتج المحلي الاجمالي والتي سنقوم باستعراضها من وجهتين:

الوجهة الاولى: القطاعات الاقتصادية المكونة له: والتي تشمل قطاعات انتاج السلع والخدمات خلال هذه الفترة

الوجهة الثانية: مكوناته من جانب الانفاق: وتشمل الاستهلاك بشقيه الخاص والعام والاستثمار العام والخاص والميزان التجاري.

٢ - الأضرار والخسائر التي لحقت في مخزون رأس المال: ويشمل التراجع في صافي الاستثمارات، والمخزون المعطل لرأس المال، ومخزون رأس المال المدمر جزئيا أو كليا

٣ - الخسارة الناتجة عن الزيادة الاستثنائية في النفقات العسكرية.

٢,١-: الخسارة التي لحقت الناتج المحلي الاجمالي:

حقق الاقتصاد السوري معدلات مرتفعة نسبيا في معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي خلال العقد الماضي حيث بلغ في الفترة الواقعة ما بين العامين ٢٠٠١ – ٢٠١٠ حوالي ٤,٤٥% [١٣].

- في عام ٢٠١١ تراجع الناتج المحلي الاجمالي بمقدار ٣,٧%، وفي عام ٢٠١٢ قدرت الخسائر ب ٢٤,١ مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل ٤٥,٧% من الناتج المحلي الاجمالي في ٢٠١٠ [١٤]. وتراجع الناتج المحلي الإجمالي بمعدل إضافي يبلغ ٦,٨% في الربع الأول من العام ٢٠١٣، وقد نجم عن ذلك خسارة بواقع ٣٨,٤ مليار دولار أمريكي والتي تعادل وتعادل هذه الخسارة74.4 % من الناتج المحل الإجمالي لعام 2010[١٥].

- تراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٣٩,٦% في الربع الثاني من عام ٢٠١٣، مقارنة مع الربع المقابل في العام ٢٠١٢.إذ يقدر الحجم الإجمالي للخسارة في الناتج المحلي الإجمالي حتى الربع الثاني من العام ٢٠١٣ بمبلغ٤٧,٩ مليار دولار أمريكي، أي حوالي ٩٤,٤ % من الناتج المحلي الاجمالي لعام

---

(١٢) المرجع رقم ١.

(١٣) المرجع رقم ٦.

(١٤) المرجع رقم ٦.

(١٥) الكارثة السورية تقرير يرصد الظروف الاقتصادية والاجتماعية – التقرير الفصلي الأول (كانون الثاني –آذار ٢٠١٣) – المركز السوري لبحوث السياسات.

٢٠١٠، علما أن ٨,٢ مليار دولار منها فقدت في الربع الأول من العام ٢٠١٣، و٩,٧ مليار دولار فقد في الربع الثاني من العام ٢٠١٣ [١٦].

- واصل التدهور الاقتصادي خلال الربع الثالث والرابع من العام ٢٠١٣ فقد وصلت معدلات الانكماش في الناتج المحلي الإجمالي ٣٨,٢٠% و ٣٨,٧٠% في الربعين على التوالي، وهذا التدهور في النصف الثاني من العام ٢٠١٣ إنما هو امتداد للتراجع في النشاط الاقتصادي منذ عام ٢٠١١. وبهذا تكون اجمالي الخسائر في الناتج المحلي الاجمالي منذ بداية الأزمة وحتى عام ٢٠١٣ نحو ٧٠,٨٨ مليار دولار أمريكي [١٧].

٢,٢: الناتج المحلي من حسب القطاعات المكونة له

يتكون الاقتصاد السوري من عدة قطاعات انتاجية وخدمية تساهم في نمو الناتج المحلي فخلال الفترة ٢٠٠١ – ٢٠١٠ كان المساهمان الاساسيان في النمو الاقتصادي قطاعي تجارة الجملة والتجزئة والخدمات الحكومية، تلتها النقل والاتصالات، والصناعات التحويلية، والتمويل، والعقارات، والبناء، والتشييد، في حين أن إسهام قطاع الصناعات الاستخراجية في النمو كان سلبيا، بينما اقترب إسهام القطاع الزراعي من الصفر، كما أن قطاعات الخدمات هيمنت في مجال الإسهام في النمو الاقتصادي (٨٤,٤%) خلال العقد الماضي، على حساب إسهامات القطاعات الإنتاجية (15.6%).

٢,٣: حسب قطاعات الانتاج

الزراعة

عرفت سوريا الزراعة منذ أقدم العصور واشتهرت بجودة المنتجات الزراعية من فواكه وحبوب، وكانت وربما لا تزال الزراعة من أهم الأنشطة الإنتاجية وتبلغ مساحة سوريا ١٨،٥ مليون هكتار وتشكل المساحة القابلة للزراعة ومساحة الغابات حوالي ٦,٥ مليون هكتار، وقد شكلت الزراعة في سوريا حوالي ١٧,٦ %الناتج المحلي الإجمالي حسب تقديرات عام ٢٠١٠. وتساهم أيضا في الحد من ظاهرة البطالة حيث ويعمل في القطاع الزراعي نحو ١٧% من مجموع قوة العمل أي قرابة ٩٠٠ ألف عامل.

شهد القطاع تراجعا منذ عدة سنوات لصالح قطاعات أخرى كالصناعة والخدمات، وذلك بسبب تحول العديد من المزارعين إلى مهن وحرف أخرى بسبب الخسائر المالية التي لحقت بهم على مدى مواسم متتالية، (تارة بفعل العوامل الجوية، وتارة أخرى بسبب الارتفاعات الحادة لمستلزمات

---

(١٦) الكارثة السورية تقرير يرصد الظروف الاقتصادية والاجتماعية – التقرير الفصلي الأول (نيسان - حزيران ٢٠١٣) – المركز السوري لبحوث السياسات.

(١٧) المرجع رقم ١.

الإنتاج الزراعي وخاصة الطاقة، وصعوبات تسويق منتجاتهم، مما أسهم في ضعف الأرباح، لأن الأرباح الحقيقية تذهب إلى تجار الجملة في سوق الخضار المركزي والى كبار المصدرين [١٨].

الآثار المترتبة على هذا القطاع منذ عام ٢٠١١ – وحتى نهاية عام ٢٠١٣:

منذ بداية عام ٢٠١١ واندلاع اعمال القصف والقتل والتدمير، فإن مساهمة الزراعة في الناتج المحلي انخفضت كباقي القطاعات رغم انها كانت الاقل تأثرا:

- أصبحت الزراعة القطاع الأسرع نموا في عام ٢٠١١ بنسبة ١٠%، بسبب تحسن الظروف المناخية بعد تعاقب سنوات الجفاف، إلا أنه عاد وانكمش بحوالي ٦ % في عام ٢٠١٢ [١٩].وبنسبة اضافية مقدارها ٥% في الربع الأول من عام ٢٠١٣ [٢٠].

- خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٣، شكلت الزراعة الدعامة الأساسية للاقتصاد حيث وصل اساهمها في الناتج المحلي الاجمالي إلى ٥٤% ٢٠١٣، وبذلك تكون قد ضاعفت حصتها مقارنة مع العام ٢٠١٠، فقد اصبحت المكون الرئيسي الذي يضيف قيمة إلى الناتج المحلي الاجمالي وبالرغم من هذا الإسهام الايجابي نوعا ما فإن قيمة هذا الحصة المتنامية هي جزء من اقتصاد أصغر، فلم يحل دون حصول انكماش في الزراعة في الربعين الأول والثاني من العام ٢٠١٣واقع ٦٩%[٢١].

- في الربع الثالث والرابع من عام ٢٠١٣، شكلت الزراعة ما نسبته ١٧% و ٢٢% من الناتج المحلي الاجمالي [٢٢].

- أما بالنسبة للإنتاج الحيواني علاوة فقد تراجع الناتج المحلي الإجمال للإنتاج الحيواني بنسبة ١٠% في عام ٢٠١٢ [٢٣]، ثم واصل الإنتاج الحيواني انكماشه بمعدل ٤١ % في القيمة المضافة للأغنام، و٥٢ % للدواجن، و ٢٩ % للأبقار، في ٢٠١٣ مقارنة مع ٢٠١٢ [٢٤].

- على الرغم من أن انتاج ورأس مال هذا القطاع قد تأذت بشدة خلال الاعوام السابقة إلا أنه ظل يؤدي دورا أساسيا كسند إنتاجي للاقتصاد وشبكة أمان للأسر وخاصة في المناطق الريفية.

الصناعات التحويلية

تتميز الصناعة السورية عن الصناعات الأخرى في المنطقة بقدمها وتعدد أنشطتها وريادتها وكانت المثل والقدوة للصناعات في الدول الأخرى من المنطقة، حيث ساهم الصناعيون السوريون

---

(١٨) المرجع رقم ٤.
(١٩) المرجع رقم ١.
(٢٠) المرجع رقم ١٥
(٢١) المرجع رقم١٦.
(٢٢) المرجع رقم ١.
(٢٣) المرجع رقم ١.
(٢٤) المرجع رقم١.

وبشكل كبير في نشر الصناعة في الدول العربية من المغرب إلى تونس ولبنان والأردن، وحتى إلى جنوب تركيا.

ويتألف هذا القطاع (من الشركات العامة) المؤسسات المملوكة من الدولة (والشركات الخاصة)، وتستحوذ المؤسسات المتوسطة والصغيرة على القطاع من حيث القيمة المضافة والتشغيل والتصدير، وتتركز أهم الصناعات التحويلية في القطاع حول الصناعات الغذائية والصناعات الكيميائية والصناعة الهندسية وصناعة الغزل والنسيج وصناعة الخشب والأثاث وصناعة التعدين وصناعات أخرى، وقد شكلت الصناعات الغذائية حوالي ٣٧,٣% من انتاج الصناعات التحويلية لعام ٢٠٠٨ [٢٥].

يعتبر قطاع الصناعات التحويلية محرك للاقتصاد السوري، من خلال روابطه المعقدة مع القطاعات الأخرى، مثل الزراعة والتجارة الداخلية والنقل والمال والتأمين . وخلال العقد الماضي، بات قطاع الصناعات التحويلية، وبصورة متنامية، من المساهمين الأساسيين في إيجاد فرص العمل، وفي تنويع الصادرات غير النفطية ومع ذلك، فإن المؤسسات المملوكة من الدولة، ولاسيما المصافي والمطاحن، قد أدت دورا هاما في تأمين المشتقات النفطية والخبز للاقتصاد وبأسعار مدعومة، وقد بلغت مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي في عام ٢٠١٠ حوالي ٨% [٢٦].

الآثار المترتبة على هذا القطاع منذ عام ٢٠١١ – وحتى نهاية عام ٢٠١٣:

- تقلصت القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية بشكل حاد ب ٧٦% في القطاعين العام والخاص في عام ٢٠١٢. يذكر بأن الصناعات التحويلية الموجهة للتصدير كانت قد توسعت في المرحلة الأولى من الأزمة خلال عام ٢٠١١ بسبب انخفاض قيمة العملة الوطنية، لكنها ما لبثت أن انخفضت بشكل كبير [٢٧].

- انكمش الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٣، بنسبة مقدارها ١٢,٨ %، ٢٣,٣%، ٢٠,٤ % و ١٨,٧% في الربع الأول والثاني والثالث والرابع على التوالي مقارنة بالأرباع نفسها من عام ٢٠١٢. وقد وصل الناتج المحلي الإجمالي للقطاع في ٢٠١٣ إلى ١٨,٦ % فقط من الناتج المحلي الإجمالي للصناعات التحويلية في العام ٢٠١٠ [٢٨].

- ويذكر ان القطاع قد تضرر بشكل كبير في كل من حلب وريف دمشق وحمص حيث تتركز معظم المنشآت الصناعية، خاصة أن هذه المناطق عانت من أشد المعارك حدة خلال الأزمة.

([٢٥]) دور الصناعة التحويلية في النمو الاقتصادي – إياد حماد – جامعة دمشق – ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

([٢٦]) المرجع رقم ١.

([٢٧]) المرجع رقم ٦.

([٢٨]) المرجع رقم ١.

- خلال الربع الثالث من العام ٢٠١٣ أغلق أكثر من ٩٠% من المنشآت الصناعية في المدينة الصناعية في حلب و٤٠% من المنشآت في ريف دمشق و٢٠% في مدينة حسيا الصناعية، بينما غدت جميع المنشآت الصناعية في دير الزور خارج التغطية، ومع نهاية عام ٢٠١٣ كانت جميع هذه المنشآت قد اغلقت ابوبها في ريف دمشق [٢٩].

الصناعات الاستخراجية

يتألف قطاع الصناعة الاستخراجية في سوريا بصورة رئيسية من النفط والغاز والفوسفات. وحتى نهاية الستينات لم تلعب الصناعات المذكورة دورا مهما في الاقتصاد السوري، لكن دورها بدأ بالتعاظم في النصف الثاني من عام ١٩٦٨ عندما بدأ استخراج النفط.

فيما يتعلق بحجم الانتاج النفطي في سوريا، فقد بدأت سوريا بإنتاج النفط عام ١٩٦٨ ب ٢٠ ألف برميل يوميا، ووصل هذا الانتاج حد الذروة عام ١٩٩٦ بمقدار ٦٠٠ ألف برميل يوميا، ومن ثم انخفض إلى ٥٠٠ ألف برميل يوميا عام ٢٠٠١ واستمر بالانخفاض حتى وصل الى (٤٠٧) ألف و(٢٧٨) ألفا في عامي ٢٠٠٥ و٢٠١٠ على التوالي، وشكل عام ٢٠٠٦ مرحلة جديدة في تصدير النفط، حيث أصبحت سوريا دولة مستوردة بعد أن كان النفط مصدرا رئيسيا لكل من الصادرات والايرادات في الموازنة الحكومية [٣٠].

الآثار المترتبة على هذا القطاع منذ عام ٢٠١١ – وحتى نهاية عام ٢٠١٣:

- منذ الربع الاخير لعام ٢٠١١، تسببت العقوبات بتراجع انتاج النفط بنسبة ٤٥% نتيجة لانسحاب الشركات الأجنبية، والقيود المفروضة على التمويل والصادرات وفي عام ٢٠١٢انكماش الناتج المحلي الإجمالي في هذا القطاع بنسبة49% ، حيث انخفض الانتاج النفطي من ٢٠٠ ألف برميل يوميا تقريبا في الربع الأول من العام ٢٠١٢، وإلى ٩٥ ألف برميل يوميا في الربع الرابع من العام ٢٠١٢ [٣١].

- أما انخفاض إنتاج الغاز فقد كان أقل حدة من الانخفاض المسجل في النفط، فقد تراجع الانتاج من ٢,٧ مليار متر مكعب تقريبا في الربع الأول من العام ٢٠١١ [٣٢].

- في الربع الاول من عام ٢٠١٣ تراجع الناتج المحلي الاجمالي بنسبة اضافية مقدارها ١٨,١ %. هذا الوضع جعل الاقتصاد يخسر المصدر الأساس للقطاع الأجنبي، و انخفض انتاج النفط الى ٦٠ الف برميل يوميا [٣٣].

---

(٢٩) المرجع رقم ١.

(٣٠) قطاع النفط في سوريا – عادل شكيب محسن – موقع الحوار المتمدن – ١٤ نوفمبر ٢٠١٤.

(٣١) المرجع رقم ٦.

(٣٢) المرجع رقم ٦.

(٣٣) المرجع رقم ١٥.

- الربع الثاني من عام ٢٠١٣، انخفض متوسط انتاج النفط إلى ١٨ ألف برميل وتراجعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٨٨%، مقارنة مع الربع ذاته من العام٢٠١٢، وانخفض انتاج الغاز إلى ١,٤ مليار متر مكعب في الربع الثاني من العام ٢٠١٣ [٣٤].

- سجلت زيادة طفيفة في الإنتاج الذي وصل إلى ١٦٥٠٠ برميل يوميا خلال الربع الرابع من العام ٢٠١٣، لقد انكمش الناتج المحلي الإجمالي ٩١ % و ٨٢ % خلال الربع الثالث والرابع من العام ٢٠١٣، على التوالي، مقارنة مع الأرباع ذاتها من العام ٢٠١٢.

بالنسبة إلى الغاز، حصلت زيادة طفيفة في الربع الثالث من العام ٢٠١٣، والذي قدر الإنتاج فيه بواقع ١,٥ مليار متر مكعب، في حين حصل انخفاض آخر في الإنتاج في الربع الرابع من العام ٢٠١٣، حيث وصل إلى ١,٤ مليار متر مكعب [٣٥].

٢,٤- حسب قطاعات الخدمات

أما على صعيد التجارة والخدمات، شكلت الخدمات ٤٦,٥% من الناتج الإجمالي المحلي لسوريا عام ٢٠٠٩ [٣٦]، ويتكون قطاع الخدمات من (تجارة التجزئة والجملة والسياحة والقطاع المصرفي والنقل والاتصالات).

بالاضافة الى مساهمة هذه القطاعات في الناتج المحلي والعمالة، فإنها تساهم في تشكيل البنية التحتية للاقتصاد وكمدخلات في باقي القطاعات الاقتصادية كالصناعة والزراعة (على سبيل المثال: ما يقارب ٥٠% من انتاج كل من قطاعي المصارف والاتصالات هو انتاج وسيط يستخدم من قبل القطاعات الاخرى).

تجارة التجزئة والجملة:

يعتبر قطاع تجارة التجزئة والجملة، ومن ضمنها الفنادق والمطاعم، من أهم القطاعات المشغلة للعمالة ذات المهارة المنخفضة، وقد توسعت هذه التجارة في الفترة ما بين ٢٠٠١- ٢٠١٠ مع تنامي الاستهلاك المحلي وتراجع القيود على استيراد المنتجات النهائية فكان المساهم الاساسي بالاضافة الى الخدمات الحكومية في النمو الاقتصادي حيث شكل حوالي ٣٠% من الناتج المحلي الاجمالي لعام ٢٠١٠ [٣٧].

---

(٣٤) المرجع رقم ١٦.

(٣٥) المرجع رقم ١.

(٣٦) موقع http://fanack.com/ar/countries/syria/economy/trade-banking-and-services-sector/fanak

(٣٧) المرجع رقم ٦.

الآثار المترتبة على هذا القطاع منذ عام ٢٠١١ – وحتى نهاية عام ٢٠١٣:

- في عام ٢٠١١- ٢٠١٢، تعرض هذا القطاع للخسارة الاكبر من اجمالي الناتج المحلي، حيث قدرت خسائره ب ١٧٥ مليار ليرة سورية أو طاقة تقارب ٢٦% من الخسائر الكلية من الناتج المحلي الاجمالي[٣٨].

- ثم قد كان مستوى التدهور كبيرا حيث انكمش بنسبة اضافية عن عام ٢٠١٢ بمقدار ٨١% في الربع الأول من عام ٢٠١٣ فقد قدر حجم الانكماش بحدود ٤٨%، ٦٧,٧%، ٤٩% في كل من الربع الأول والثاني والثالث والرابع من عام ٢٠١٣ مقارنة بالارباع المقابلة من عام ٢٠١٢. وقد قامت الحكومة في الربع الرابع من العام ٢٠١٣، بتوفير معروض إضافي من السلع الأساسية من خلال زيادة المستوردات الحكومية للسلع الأساسية مثل القمح، والسكر، والأرز، والمشتقات النفطية، مما قلل من ندرتها في بعض المناطق[٣٩].

السياحة

كان قطاع السياحة أحد القطاعات الاقتصادية الواعدة في سورية، وتتميز سوريا بوفرة في المزارات السياحية على اختلاف أنواعها وتنتشر المصايف في سوريا على الجبال في مناطق كثيرة جدا إضافة لمصايف الساحل السوري، واماكن السياحة الدينية والعلاجية.

بلغت نسبة عائدات سوريا من السياحة عام ١٤,٤% ٢٠٠٧من مجمل الدخل القومي السوري، وتوفر السياحة عمالة لحوالي ١٣% من مجموع القوى العاملة في البلاد إلى جانب ٣١% من احتياطي النقد الأجنبي، وتبدي الحكومة السورية اهتملما خاصا بالسياحة من خلال رفع نسبة الإنفاق عليها في الموازنة العامة للدولة عام ٢٠٠٧بنسبة ٣٥٠% عما كانت عليه في السابق، ووفق خطط وزارة السياحة السورية فإن عدد السياح بحلول عام٢٠١٥ كان يجب أن يكون حوالي عشرة ملايين سائح. كما بلغت قيمة الاستثمار في المجال السياحي من قبل القطاعين العام والخاص ٦ مليار دولار. وقد شهدت البلاد منذ بداية القرن الحادي والعشرين زيادة في عدد الفنادق العالمية والمقاهي والمرابع الليلية والمجمعات التجارية التي تشكل عوامل هامة من عوامل جذب السياح، وقد كان لازدهار قطاع السياحة في سورية دورا هلما في زيادة الفائض في تجارة الخدمات خلال العقد الأخير[٤٠].

---

(٣٨) المرجع رقم ٦.

(٣٩) المرجع رقم ١.

(٤٠) http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF_%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7

الآثار المترتبة على هذا القطاع منذ عام ٢٠١١ – وحتى نهاية عام ٢٠١٣:

- تشير التقديرات إلى انخفاض العائد من القطاع السياحي عام ٢٠١١ ب ٦٩% مقارنة بعام ٢٠١٠، لينخفض مرة أخرى إلى ٨٧% عام ٢٠١٢[٤١].

- قدر الانكماش بحوالي ٤٨,٧ %، ٧٦%، ٧٦%، ٧٦% في الربع الاول والثاني والثالث والرباع مقارنة مع الارباع نفسها من العام2012 ، لكن ثمة مفارقة وهي أن جزءا من هذا القطاع لازال قائمة و تستفيد من تدفق اللاجئين ومئات آلاف النازحين داخليا إضافة إلى عمال الإغاثة الإنسانية، الذين يستفيدون حاليا من خدمات كانت سابقا تقدم إلى السياح الأجانب.ومن الجدير بالذكر أن بعض الفنادق، ولاسيما في دمشق، يشغلها النازحون القادرون على دفع تكاليف الإقامة، حيث أن هذ الفنادق قد خفضت أجورها تخفيضا كبيرا[٤٢].

قطاع النقل

يشكل قطاع النقل والمواصلات ركيزة اساسية من ركائز الاقتصاد الوطني فهو الذي يؤمن نقل الركاب والبضائع ليربط بين مراكز الانتاج والاستهلاك والاستيراد والتصدير وحركة العبور للبضائع بين التجمعات السكانية بعضها البعض حيث يتولى تأمين انتقال الاشخاص ؛ تربط هذا القطاع بالقطاعات الاقتصادية الاخرى علاقة متبادلة حيث أن إحداث أي تنمية في القطاعات الاقتصادية يجب أن ترافقها أو تسبقها تنمية وتطوير قطاع النقل والمواصلات مع الأخذ بعين الاعتبار تكاميلة هذه القطاعات.

كما يعد قطاع النقل مكونا هلما في الاقتصاد وعاملا مؤثرا في التنمية، كما يحمل بعدا اجتماعياوبيئيا هلما وفي سوريا يتكون هذا القطاع من:

قطاع النقل على الطرق والنقل بالسكك الحديدية والنقل البحري والجوي، ويشكل النقل على الطرق ما نسبته ٩٠% [٤٣]من هذا القطاع بتأثيره الاقتصادي، وخلال الاعوام من ٢٠٠٦ – ٢٠١٠ حقق النقل تحقيقه. 65% [٤٤]من الناتج المحلي الإجمالي.

الآثار المترتبة على هذا القطاع منذ عام ٢٠١١ – وحتى نهاية عام ٢٠١٣:

- لقد عانى قطاع النقل بشكل سلبي بالأزمة، وبلغ التراجع في ناتجه المحلي بنسبة ٥٧% عام ٢٠١٢. كما انخفض نشاط الموانئ بشكل كبير نتيجة لانخفاض التجارة الدولية كنتيجة للظروف الداخلية وللعقوبات [٤٥].

---

(٤١) المرجع رقم ٦.

(٤٢) المرجع رقم ١.

(٤٣) قطاع النقل والمواصلات – الخارطة الاقتصادية لسوريا الجديدة - مجموعة عمل اقتصاد سوريا – ٢٠١٣.

(٤٤) مناقشة الفرص الاستثمارية في قطاع النقل – وزارة النقل http://www.mot.gov.sy/index.php?p=177&id=1089

(٤٥) المرجع رقم ٦.

- انكمش الناتج المحلي الإجمالي للقطاع بنسبة ٦٣%، ٤٦,٩ %، ٥٥,٤% ، و ٦٠,٣ % في الربع الأول والثاني والثالث والرابع من العام ٢٠١٣

- وخلال الربعين الثالث والرابع من العام ٢٠١٣ شهدت خدمات المطارات انخفاضا حادا، ولاسيما في المطارين الرئيسيين في دمشق وحلب.

الاتصالات

يتضمن هذا القطاع خدمات الاتصالات والبريد، و يعتبر قطاع الاتصالات في سورية من القطاعات الهامة والهامة وخاصة مع توسع نشاط الاتصالات على المستويين الأفقي أي (توسيع الشبكة والوصول إلى عدد أكبر من المشتركين) والعمودي أي (تقديم الخدمات الجديدة ولاسيما على صعيد خدمات تراسل المعطيات التي تعتبر العصب الأساسي للعديد من القطاعات الأخرى).

ويشكل قطاع الاتصالات أحد أهم الموارد المالية إلى الخزينة، وقد بلغ مجموع إيراداته للعام ٢٠٠٧ مليار و ١٧٠مليون دولار، وللعام ٢٠٠٨ مليار و ٣٣٠ مليون دولار، وشكل ٧% من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٠، .وقد بلغت إيرادات الخزينة من الثابت خلال العام ٢٠٠٨ حوالي ٥,١٥٣ مليون[٤٦] .

الآثار المترتبة على هذا القطاع منذ عام ٢٠١١ – وحتى نهاية عام ٢٠١٣:

- كان قطاع الاتصالات أقل تأثرا من قطاع النقل، رغم الضرر الهائل الذي أصاب البنية التحتية والتجهزات .فقد تراجع الناتج المحلي الإجمالي في قطاع الاتصالات بحدود ٥,٩ % عام ٢٠١٢[٤٧].

- وبنسبة ١٥% إضافية في الربع الأول من العام ٢٠١٣ مقارنة بالربع المقابل في عام ٢٠١٢[٤٨]، حيث وصل الانكماش الاجمالي إلى ٢٤,٢% في الربع الثاني من العام ٢٠١٣، وأحد الأسباب التي تفسر أن هذا التراجع كان أدنى بكثير مما حصل في قطاعات أخرى هو الطبيعة الفريدة لعملية نقل أحداث هذا النزاع عبر الوسائل الرقمية مما استدعى وجود طلب مرتفع على خدمات الاتصالات .وذلك ناجم عن استعمال غير مسبوق لأجهزة الاتصالات لتداول الأخبار وتلقيها حول النزاع والأهل والأصدقاء، إذ أصبحت الهواتف الرقمية والحواسب، والانترنت حاجة أساسية شاملة جد يدة تقريبا[٤٩] .

- حصل تغير كبير في قطاع الاتصالات خلال الربعين الثالث والرابع من العام ٢٠١٣ فذلك القطاع الذي يشمل الاتصالات وخدمات البريد كان أقل تأثرا من قطاعات الخدمات الأخرى قبل٢٠١٣ ولكن بحلول نهاية ٢٠١٣، فإن ٤١ % تقريبا من البنية التحتية لقطاع الاتصالات كانت قد تضررت؛ كما أن الزيادة في أسعار الخدمات في الربع الثالث من العام ٢٠١٣ خفضت من الطلب الفعلي .فقد

---

(٤٦) الملامح الوطنية لمجتمع المعلومات في الجمهورية العربية السورية،اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) - الأمم المتحدة - نيويورك،٢٠٠٩.

(٤٧) المرجع رقم ٦.

(٤٨) المرجع رقم ١٥.

(٤٩) المرجع رقم ١٦.

انكمش الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الاتصالات بنسبة مقدرة تبلغ ٣٦,٣٠ %خلال الربع الثالث من العام ٢٠١٣، و٤٥,٣ % في الربع الرابع من العام ٢٠١٣ مقارنة مع الربعين ذاتهما من العام ٢٠١٢ [٥٠].

قطاع البناء والتشييد:

يعتبر هذا القطاع بمثابة صناعة خدمية لباقي القطاعات الاقتصادية والصناعات، فهو محفز للنمو الاقتصادي فهناك علاقة طردية وايجابية بين النمو الاقتصادي ونمو قطاع التشييد.وقد بلغ اسهام هذا القطاع بالناتج المحلي الاجمالي لعام ٢٠١٠حوالي ٣,٥%[٥١].

الآثار المترتبة على هذا القطاع منذ عام ٢٠١١ – وحتى نهاية عام ٢٠١٣:

- في مطلع عام ٢٠١١ كان الناتج المحلي الاجمالي لهذا القطاع في حالة من الازدهار جراء الانتشار الواسع لنشاطات بناء المساكن في مناطق السكن العشوائي، والتي ظهرت إلى حيز الوجود نتيجة غياب تطبيق الانظمة، ولم يستمر هذا لفترة طويلة، ففي عام ٢٠١٢ شهد هذا القطاع تراجعا نسبته ٤٤,٢% مع توقف نشاطات الانشاء الخاصة الجديدة [٥٢].

- في عام ٢٠١٣، انكمش هذا القطاع بمقدار ٣٩,٤ %، ٧٢,٥%، ٣٦,٩%، ٤٤,٤% في الربع الاول والثاني والثالث والرابع مقارنة بالارباع نفسها من عام ٢٠١٢ [٥٣].

القطاع المالي والعقاري:

كان القطاع المالي، حتى عام ٢٠٠٠، يدار من قبل الدولة. وفي ذلك الوقت، كان النظام المصرفي في سوريا يتألف من مصرف سوريا المركزي وستة بنوك مملوكة للدولة. وأدت الإصلاحات، الرامية إلى انفتاح القطاع المالي إلى افتتاح أول بنك خاص عام ٢٠٠٤. في عام ٢٠١٠، ارتفع عدد البنوك الخاصة إلى ١٤، من بينها ثلاثة بنوك إسلامية وعشرة فروع لبنوك أردنية ولبنانية. وتم تمويل برنامج لتحديث البنوك - بما في ذلك إنشاء مركز التدريب المصرفي عام ٢٠٠٥ - من قبل الاتحاد الأوروبي.

وقد نما إجمالي ودائع المصارف الخاصة بمعدل ١٢-١٦% سنويا منذ عام ٢٠٠٦. وكان تأسيس شركات التأمين الخاصة - ومن بينها شركة تأمين إسلامية – الخطوة التالية. وازدادت الأصول الأجنبية للبنك المركزي ونظام المصارف المحلي إلى نحو ٢٠ مليار دولار عام ٢٠٠٦، وقامت الحكومة بتعزيز معدل النقد الأجنبي للقطاع الخاص حوالي ٧.%، عموما ازدادت الوساطة المصرفية إلى حد كبير، على الرغم من أنها كانت لا تزال منخفضة وفق المعايير الإقليمية [٥٤].

---

(٥٠) المرجع رقم ١.

(٥١) المرجع رقم ٦.

(٥٢) المرجع رقم ٦.

(٥٣) المرجع رقم ١.

(٥٤) موقع ال fanack http://fanack.com/ar/countries/syria/economy/trade-banking-and-services-sector/

شهد قطاع العقارات شهد تحسنا ملموسا خلال السنوات القليلة الماضية، ليواجه بعدها تراجعا في الأداء في الربع الأخير من عام ٢٠٠٨ ومطلع عام ٢٠٠٩ بسبب تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على آفاق استدامة التمويل للمشاريع العقارية والعمرانية القائمة والمتوقعة، ولكن رغم ذلك، لم يسجل إلغاء أي من المشاريع العقارية القائمة [٥٥].

في عام ٢٠١٠، كشفت دراسة لمؤسسة " كوشمان وويكفيلد " المتخصصة في متابعة أسعار العقارات حول العالم أظهرت أن دمشق حلت في المرتبة الثامنة بين أغلى عشر مدن في العالم في مؤشرات أسعار المكاتب والعقارات "، و استغرب حينها وزير المالية " محمد الحسين " نتيجة التقرير وشكك بصحته قائلا " الرقم ليس دقيقا " [٥٦].

وقد بلغت مساهمة القطاع المالي والعقاري بحوالي ٥,٤% من اجمالي الناتج المحلي للبلاد في عام ٢٠١٠ [٥٧].

الآثار المترتبة على هذا القطاع منذ عام ٢٠١١ – وحتى نهاية عام ٢٠١٣:

- حتى وقت متقدم من عام ٢٠١١ بقيت تجارة العقارات في سوريا هي الأكثر ربحية، مشفوعة بتقديرات غير رسمية تشير إلى تداول مبلغ ٣ تريليون ليرة سورية في هذا القطاع خلال النصف الأخير من العقد الماضي [٥٨].

- انكمش الناتج المحلي الإجمالي للقطاع المالي والعقاري بنسبة ٣٥% عام ٢٠١٢، ثم انخفض بنسبة إضافية بلغت٨% في الربع الأول من العام٢٠١٣، حيث بلغ اجمالي الانكماش حوالي ٤٧,٢% [٥٩].

- انكمش الناتج المحل الإجمالي للقطاع المالي والعقاري بنسبة ،٦٥%،٤٧,٦%،٤٧,٦ % في الربع الثاني والثالث والرابع من العام٢٠١٣، مقارنة مع الربع ذاته من العام ٢٠١٢ [٦٠].

المرافق

يوفر قطاع المرافق للاقتصاد والأسر خدمات الكهرباء والماء والصرف الصحي، وتشرف الحكومة بشكل مباشر على إدارة هذه القطاعات وتشغيلها، وقد شكل هذا القطاع ما نسبته ٢,٦% [٦١] من مجموع الناتج المحلي الاجمالي في عام ٢٠١٠.

---

(٥٥) التقرير الاقتصادي العربي متفائل بخفض أسعار العقارات في سوريا – ١٠ أيار ٢٠١٠ – موقع عكس السير.
http://www.aksalser.com/?id=4b836fc4e91e3c7d718fe99d4427a11e&page=view_news&ar=861812971

(٥٦) دمشق الثامنة عالمياً في غلاء أسعار العقارات - جريدة الحياة – ٢ مايو ٢٠١٠.

(٥٧) المرجع رقم ١.

(٥٨) المرجع رقم ٦.

(٥٩) المرجع رقم ١٥.

(٦٠) المرجع رقم ١.

(٦١) المرجع رقم ٦.

الآثار المترتبة على هذا القطاع منذ عام ٢٠١١ – وحتى نهاية عام ٢٠١٣:

- شهد قطاع المرافق انكماشا بنسبة% 14.8 عام2012 بسبب الانكماش الكبير في حصة الكهرباء حيث بلغت ١٠,٤% [٦٢].

- تواصل الانكماش في الربع الاول من عام ٢٠١٣ بنسبة اضافية بلغت ١٨,٨%،حيث انخفضت الكهرباء ايضا حوالي ٢,٦% [٦٣].

- شهد قطاع المرافق انكماشا بنسبة٣٢,٩% في الربع الثاني من العام٢٠١٣، مقارنة مع الربع ذاته من العام٢٠١٢ فقد سجل الانتاج الشهري للكهرباء تراجعا هائلا خلال هذه الفترة جراء ندرة الوقود والغاز المطلوبين للمحافظة على انتاج محطات التوليد [٦٤].

- وقد انكمش الناتج المحلي الإجمالي لقطاع المرافق بمعدل ٢٩,٦ % خلال الربع الثالث من العام٢٠١٣ و ٢٧,٦ % خلال الربع الرابع من العام ٢٠١٣، مقارنة مع الربعين ذاتهما من العام ٢٠١٢، حيث انخفض إنتاج الكهرباء بمعدل ٣٠,٠٠%، و ٢٨,٠٠ % في الربع الثالث، والرابع من العام ٢٠١٣، مقارنة مع الأرباع ذاتها من العام ٢٠١٢، وقد شهد الربعان الثالث والرابع من العام ٢٠١٣ دمارا هائلا في محطات الكهرباء وخطوط نقلها، إضافة إلى التخريب الذي تعرضت له خطوط إمداد محطات الكهرباء بالغاز والفيول [٦٥].

- وقد انخفضت خدمات الماء والصرف الصحي بمعدل % 40 في العام ٢٠١٣ مقارنة مع ٢٠١٢ [٦٦].

الخدمات الحكومية العامة

هو ما تنفقه الحكومة من دفع رواتب ونفقات على السلع والخدمات.

الآثار المترتبة على هذا القطاع منذ عام ٢٠١١ – وحتى نهاية عام ٢٠١٣:

- ازداد دور الخدمات الحكومية خلال الأزمة، حيث أن الدولة حاولت المحافظة على شبكة الأمان في الاقتصاد، لكن ندرة الايرادات العامة زادت من العجز وقادت إلى دين كبير وزيادة في الدين الخارجي .كما خصص جزءا كبيرا من الخدمات الحكومية للإنفاق الأمني والعسكري، والذي قدر في هذا التقرير كجزء من الخسارة التي تكبدها الاقتصاد عام٢٠١١، نتيجة تعامل الحكومة السورية مع الأزمة .لكن ذلك لم يتواصل في العام٢٠١٢، مع تراجع حصة الخدمات العامة من الناتج المحلي الإجمال بنسبة ٢٨,٤% [٦٧].

---

(٦٢) المرجع رقم ٦.
(٦٣) المرجع رقم ١٥.
(٦٤) المرجع رقم ١٦.
(٦٥) المرجع رقم ١.
(٦٦) المرجع رقم ١.
(٦٧) المرجع رقم ٦.

- انكمشت النفقات الحكومية بنسبة إضافية بلغت ٢,٥% في الربع الاول من العام ٢٠١٣، حيث بلغت بشكل اجمالي حوالي ١٧,٧% [٦٨].

- تراجعت حصة الخدمات العامة من الناتج المحلي الإجمال بنسبة ٤١,٢% في الربع الثاني من العام٢٠١٣، مقارنة مع الربع المقابل في العام٢٠١٢ وقد انعكس هذا التوجه في الربع الثالث بأن الحكومة زادت الأجور الت يتقاضاها موظفو القطاع العام في حزيران٢٠١٣، علما أن القرار كان سيطبق في تموز ٢٠١٣ [٦٩].

- خلال الربع الثالث زادت الحكومة أجور موظفي القطاع العام الأمر الذي قلل من معدل الانكماش في الربع الثالث من العام ٢٠١٣ إلى ١٣,٨% ، وفي الربع الرابع من العام ٢٠١٣ إلى ٦,٨ % مقارنة مع الربعين ذاتهما من العام ٢٠١٢ وعلاوة على ذلك، تراجعت أسعار المستهلكين تراجعا طفيفا خلال الربع الرابع من العام ٢٠١٣ الأمر الذي أدى إلى زيادة الأجور الحقيقية لموظفي القطاع العام [٧٠].

الخدمات الشخصية والعامة

الآثار المترتبة على هذا القطاع منذ عام ٢٠١١ – وحتى نهاية عام ٢٠١٣:

- حصل انكماش في الخدمات الشخصية والاجتماعية، المقدمة من الحكومة بنسبة ٨,٨ % في عام ٢٠١٢

- شهد هذا القطاع انكماشا بلغ حوالي ١٨,٦% [٧١]، ٣٠,٤ %[٧٢] في الربع والاول والثاني من العام ٢٠١٣ مقارنة مع الربع نفسه من العام ٢٠١٢.

- وحصل انكماش في الخدمات الشخصية والاجتماعية، بنسبة ٣٠,٤% في الربع الثاني من العام٢٠١٣، مقارنة مع الربع المقابل له في العام ٢٠١٢.

- وانكمشت الخدمات الشخصية والعامة بنسبة اضافية بلغت١٤,٦ % خلال الربع الثالث و١٣,٣% خلال الربع الرابع من العام ٢٠١٣، مقارنة مع الأرباع المقابلة لها من العام ٢٠١٢[٧٣].

خدمات المنظمات غير الحكومية

الآثار المترتبة على هذا القطاع منذ عام ٢٠١١ – وحتى نهاية عام ٢٠١٣:

- ازداد حجم خدمات المنظمات غير الحكومية التي تقدمها منظمات المجتمع ازديادا هائلا في الربع الأول من العام ٢٠١٣ مسجلا ارتفاعا بنسبة ٢٠٠%مقارنة مع النصف الأول من العام٢٠١٢،

([٦٨]) المرجع رقم ١٥.
([٦٩]) المرجع رقم ١٦.
([٧٠]) المرجع رقم ١.
([٧١]) المرجع رقم ١٥.
([٧٢]) المرجع رقم١٦.
([٧٣]) المرجع رقم ١.

بما أن المجموعات الاجتماعية والجمعيات الخيرية وغير ذلك من المؤسسات تصدت لتقديم الدعم الإنسان والاجتماعي ومع ذلك، وعلى الرغم من هذا النمو، ظلت حصة المنظمات غير الحكومية من الناتج المحلي الإجمال هامشية[٧٤].

- وازدادت خدمات المنظمات غير الحكومية التي تقدمها منظمات المجتمع المدني زيادة هائلة خلال، النصف الثاني من العام ٢٠١٣، إذ ارتفعت بنسبة ٥٠ % مقارنة مع النصف الثاني من العام ٢٠١٢، وذلك مع سعي المبادرات الاجتماعية، والجمعيات الخيرية، وغير ذلك من المؤسسات إلى التجاوب مع الاحتياجات الإنسانية من خلال تقديم الدعم الإنساني والاجتماع، ولكن على الرغم من هذا النمو، إلا أن حصة المنظمات غير الحكومية من الناتج المحلي الإجمالي لا زالت هامشية [٧٥].

- في الوقت الذي تؤثر فيه تقديم الحكومة للخدمات الشخصية نتيجة للنزاع، زاد حجم خدمات المنظمات غير الحكومية التي تقدمها المنظمات الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني إلى ٣ مليارات ليرة سورية أثناء الأزمة، حيث أن المجموعات الاجتماعية والجمعيات الخيرية وغير ذلك من المؤسسات التي تصدت لتقديم الدعم الإنساني والاجتماعي، ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه الزيادة المالية في انتشار الخدمات إلا أنها تظل جزءا صغيرا جدا من الناتج المحلي الإجمالي على المستوى الوطني [٧٦].

الناتج المحلي الاجمالي من ناحية الطلب:

الاستهلاك الخاص

وهو الاستهلاك العائلي الخاص والذي يمثل مقياسا مباشرا لرفاهية الاسرة، وقد شكل حوالي ٦٥,٨ % [٧٧]من اجمال الناتج المحلي الاجمالي مع عام ٢٠١٠.

الآثار المترتبة على هذا القطاع منذ عام ٢٠١١ – وحتى نهاية عام ٢٠١٣:

- أدى انخفاض العرض المحلي إلى انخفاض حاد في مصادر الدخل لدى الأسر السورية التي لم تعد تمتلك السبل الكفيلة كي تستهلك بالوتيرة والمستويات التي كانت قائمة قبل الثورة، وقد تراجع الاستهلاك الخاص بمعدل ٢٢,٥ % في العام ٢٠١٢ مقارنة مع ٢٠١١، وبمعدل ٧,١ %، و٢٧,٦ %، و٢١,١ %، و٢٥,٥ % في الربع الأول، والثاني، والثالث، والرابع من العام ٢٠١٣ على التوالي، مقارنة مع الأرباع المقابلة في العام ٢٠١٢.

الاستهلا ك العام (الانفاق الحكومي)

(٧٤) المرجع رقم ١٥.
(٧٥) المرجع رقم ١.
(٧٦) المرجع رقم ١.
(٧٧) المرجع رقم ١.

الآثار المترتبة على هذا القطاع منذ عام ٢٠١١ – وحتى نهاية عام ٢٠١٣:

- استمر الاستهلاك العام بالنمو عام ٢٠١١ كأحد مكونات الانفاق، وذلك بسبب ارتفاع أجور القطاع العام وزيادة معدلات التوظيف بشكل رئيسي. بينما تراجع هذا الاستهلاك في عام ٢٠١٢ بمقدار ٧,٧%، حيث أن الحكومة استخدمت الاستهلاك العام كأداة للتخفيف من حدة الطلب الاجمالي.

- في عام ٢٠١٣ حاولت الحكومة الاستمرار في نهجها إلا أن تقلص الإيرادات الحكومية، إلى جانب زيادة النفقات العسكرية نتيجة لتخصيص نسبة كبيرة للإنفاق العسكري، أدى إلى انكماش في الاستهلاك العام بنسبة8 %، و ١١,٩% و ١٦,٢ % و ٠,٣ % في الربع الأول، والثاني، والثالث، والرابع من العام ٢٠١٣ على التوالي، مقارنة مع الأرباع المقابلة من العام ٢٠١٢ [٧٨].

- ومن الملاحظ أن الانكماش النصف الثاني في عام ٢٠١٣ قد انخفض مقارنة بالنصف الأول، حيث كان يؤدي دورا حاسما في منع الاقتصاد من الانهيار التام، وقد قامت الحكومة بزيادة الأجور العامة للمحافظة على القوة الشرائية لموظفيها، إلا أن ذلك لم يوقف تراجع الاستهلاك العام بالقيم الحقيقية [٧٩].

الاستثمار العام والخاص

الاستثمار العام

على الرغم من أن مساهمة الاستثمار العام في إجمالي الناتج المحلي قد تختلف من دولة لأخرى طبقاللظروف الخاصة بها، إلا انه من الصعب العثور على دولة لا تعتبر هذه المساهمات غير مهمة بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي لها. وقد شكل الاستثمار العام ما نسبته ١٠% من الناتج المحلي الاجمالي مع نهاية عام ٢٠١٠ [٨٠].

الآثار المترتبة على هذا القطاع منذ عام ٢٠١١ – وحتى نهاية عام ٢٠١٣:

تدهور الاستثمار العام بنسبة ٥٧% في ٢٠١٢، لقد تواصل تراجع الاستثمار في ٢٠١٣، حيث انخفض الاستثمار العام بمعدل ٨٢ %، و٦١,٩٠ % في الربعين الأول والثاني من العام ٢٠١٣ ورغم أن الاستثمار العام كان يتركز عادة خلال الربعين الثالث والرابع من العام، إلا أنه تراجع بمعدل ٣٩,٨ % خلال الربع الثالث و١٦,٩ % خلال الربع الرابع من العام ٢٠١٣، مقارنة مع الربعين ذاتهما من العام ٢٠١٢ [٨١].

---

(٧٨) المرجع رقم ١.
(٧٩) المرجع رقم ١.
(٨٠) المرجع رقم ١.
(٨١) المرجع رقم ١.

الاستثمار الخاص

شكل الاستثمار الخاص ما نسبته ١٣% من مجموع الناتج المحلي الاجمالي لعام ٢٠١٠ [٨٢].

الآثار المترتبة على هذا القطاع منذ عام ٢٠١١ – وحتى نهاية عام ٢٠١٣:

انكمش الاستثمار الخاص بمعدل ٧٠,٨٠% في ٢٠١٢[٨٣]، وبمعدل ١٥,٣% ، و ٢٠,٤% ، و ١٨,٧% ، و٢٠,١ % في الربع الأول، والثاني، والثالث، والرابع في ٢٠١٣، على التوالي مقارنة بالأرباع نفسها من العام ٢٠١٢ [٨٤].

الصادرات والواردات

شهدت هيكلية الصادرات السورية تغيرا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة، إذ تناقصت حصة الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات السلعية من ٧٥% في بداية التسعينات إلى حوالي ٤٦% من عام ٢٠١٠[٨٥]. وعلى التوازي، وازدادت صادرات القطاع الخاص التي تتضمن منتجات ذات قيمة مضافة أعلى، مثل المفروشات والمنتجات الدوائية، بشكل ملحوظ.

وقد ازدادت المستوردات في التجارة السلعية بوتيرة أعلى من الارتفاع الذي شهدته الصادرات غير النفطية، وبشكل خاص بعد الخطوات التي اتخذتها الحكومة باتجاه تحرير التجارة، مع الأخذ بالاعتبار التناقص الحاد في الصادرات النفطية، تدهور رصيد الميزان التجاري حيث وصل العجز عام ٢٠١٠ إلى ٦,٢% [٨٦] من الناتج المحلي الإجمالي.

الآثار المترتبة على هذا القطاع منذ عام ٢٠١١ – وحتى نهاية عام ٢٠١٣:

- تراجعت الصادرات لتصل في ٢٠١٢ إلى ٣٨,٤%، وكان لتراجع الصادرات النفطية في ٢٠١١ والتحويلية في ٢٠١٢ دورا في تفسير هذا التدهور. بينما ازدادت الواردات في عام ٢٠١١ حيث ارتفعت نسبة المخازين كرد فعل تحوطي على الأزمة، لكن الواردات انخفضت بشكل كبير في ٢٠١٢، احتياطي بسبب كل من العقوبات وانخفاض الطلب المحلي والدمار الذي لحق بالطاقات الإنتاجية، فانكمشت الواردات في عام ٢٠١٢ إلى ٤٤,٥%، وقد وصل العجز في الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى ٨,١% عام ٢٠١١ وإلى ١٦,١% عام ٢٠١٢ [٨٧].

- واصلت الصادرات تراجعها في العام ٢٠١٣ في ظل الظروف الاقتصادية المتدهورة. فقد انكمشت الصادرات خلال النصف الأول من العام ٢٠١٣ بمعدل ٢٨,٥ %، وثم حصل انكماش

---

(٨٢) المرجع رقم ٦.
(٨٣) المرجع رقم ٦.
(٨٤) المرجع رقم ١.
(٨٥) المرجع رقم ٦.
(٨٦) المرجع رقم ٦.
(٨٧) المرجع رقم ٦.

بمعدل٤٦,٤% في النصف الثاني من العام ٢٠١٣ مقارنة مع النصفين المقابلين من عام ٢٠١٢. بينما ازدادت المستوردات في النصف الاول من العام ٢٠١٣ بمعدل ٢٥,٨% وبمعدل ١٢,٣% في النصف الثاني مقارنة مع النصفين المقابلين لهما من اعلام ٢٠١٣ ، ونتيجة لذلك فقد شهد البلد ازديادا في العجز التجاري حيث وصل إلى ٤٧% من الناتج المحلي الاجمالي في ٢٠١٣ [٨٨].

٢-٢: الأثر على مخزون المال

تعتبر الخسائر في الناتج المحلي الاجمالي جزءا هاما من خسارة الاقتصاد الكلية التي تتضمن أجزاء أخرى، منها الأثر على مخزون رأس المال، الذي يعتبر أساسيا للنمو الاقتصادي المحلي في المستقبل.

- حيث بلغت الخسائر حوالي ٤٢,١ مليار دولار أمريكي (بالأسعار الجارية) عام ٢٠١٢ [٨٩].
- في الربع الاول من عام ٢٠١٣ ارتفعت الى ٧٤,٣ مليا دولار أمريكي [٩٠].
- ثم واصلت ارتفاعها حتى وصلت الى ١٠٨,٧ مليار دولار مع نهاية عام ٢٠١٣ [٩١].

وتتألف هذه الخسائر من ثلاثة عناصر:

١ - الأول الانخفاض في صافي الاستثمار وهذه الخسارة متضمنة في تقديرات خسائر الناتج المحلي الاجمالي.

٢ – الثاني: رأس المال المتعطل: وهو يمثل الخسائر الناجمة عن تراجع استخدام الطاقة الانتاجية القصوى وتعطل رأس المال عن المساهمة في عملية الانتاج، ويمثل قطاعي السياحة والصناعة الاستخراجية أمثلة واضحة على هذه الحالة، حيث عانى القطاعان من العقوبات، ونقص الأمان، وانخفاض الطلب، وعدم كفاية مصادر الطاقة وقد تم احتسابه أيضا ضمن تقديرات الناتج المحلي الاجمالي.

٣ - العنصر الثالث والأخير يتكون من الضرر الجزئي أو الكلي لمخزون رأس المال الذي تعرض له بسبب النزاع (الشركات والتجهيزات والأبنية المتضررة)، هذا العنصر لم يتم احتسابه في تقديراتنا لخسائر الناتج المحلي الإجمالي.

الآثار المترتبة على مخزون رأس المال خلال الفترة من ٢٠١١ – نهاية ٢٠١٣

- في عام ٢٠١٢، بلغت الخسائر في صافي الاستثمار ورأس المال المتعطل ورأس المال المتضرر حوالي ١٢,٤ مليار دولار أمريكي، ٨,٩ مليار دولار أمريكي، ٢٠,٨ مليار دولار أمريكي [٩٢]، على التوالي،

---

(٨٨) المرجع رقم ١٦.
(٨٩) المرجع رقم ٦.
(٩٠) المرجع رقم ١٥.
(٩١) المرجع رقم١.
(٩٢) المرجع رقم ٦.

وقد واصلت انخفاضها لتصل في عام ٢٠١٣ إلى ١٠٨,٧ مليار دولار مع نهاية عام ٢٠١٣، ٢٥,٣ مليار دولار، ٦٤,٨ مليار دولار أمريكي[٩٣].

- وقد وصل مخزون رأس المال في ٢٠١٣ إلى أقل من نصف مخزون رأس المال في ٢٠١٠، وبو صفه مصدرا رئيسيا للنمو في الاقتصاد السوري، فإن الاقتصاد بحاجة إلى ضخ استثمارات بعشرات مليارات الدولارات ليستعيد مستواه السابق.

٢-٣: النفقات العسكرية

- تعتبر الزيادة الاستثنائية في النفقات العسكرية الرسمية جزءا من الخسارة الاقتصادية، بما أنها تعيد تخصيصي جزء من موارد الموازنة التي كانت تنفق في الخدمات العامة، بما في ذلك التعليم، والصحة، والرفاهية الاجتماعية، إلى إنفاقها على السلاح والأمن. كما أنها تعامل على أنها بنود من خارج الموازنة فإنها لا تحسب خسارة الناتج المحلي الإجمالي.

– تشير إلى أن النفقات العسكرية من خارج الموازنة في سورية ازدادت بما يعادل ١,٧% من الناتج المحلي الاجمالي في ٢٠١١[٩٤]، و١١% في ٢٠١٢، و١٥,٩% في العام ٢٠١٣ [٩٥].

بالنتيجة تبلغ خسارة الناتج المحلي الاجمالي بحوالي ٤٩% من الخسارة الاجمالية، بينما ساهم رأس المال المتضرر ب ٤٥% من اجمالي الخسائر، في حين شكلت الزيادة في الانفاق العسكري ب ٦% من الخسارة الاقتصادية الاجمالية.

البطالة والتضخم

البطالة:

وبحسب الإحصاءات الرسمية، وصل معدل البطالة في سوريا ٨,٦% في ٢٠١٠ [٩٦]، حيث بلغ معدل التشغيل حوالي ٣٩% [٩٧] في القطاعين العام والخاص.

---

(٩٣) المرجع رقم ١.

(٩٤) المرجع رقم ٦.

(٩٥) المرجع رقم ١.

(٩٦) نصف سكان سوريا يعانون الفقر – الجزيرة نت – ٢٥ أكتوبر ٢٠١٣.
http://www.aljazeera.net/news/arabic/2013/10/25/%D9%86%D8%B5%D9%81-%D8%B3%D9%83%D8%A7%D9%86-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D9%8A%D8%B9%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%82%D8%B1

(٩٧) المرجع رقم ١

الآثار المترتبة على نسبة البطالة ومعدل التشغيل منذ عام ٢٠١١ – وحتى نهاية عام ٢٠١٣:

- في عام ٢٠١١ انخفض معدل التشغيل انخفض إلى ٣٦,١% عام ٢٠١١، وذلك بسبب انخفاض عدد العاملين في القطاع الخاص بنسبة (٦% أو حوالي ٢٣٣ ألف شخص) وخاصة في قطاعي الزراعة والنقل، وبشكل أقل في قطاعي البناء والتشييد والصناعات التحويلية، بينما ارتفع عدد العاملين في القطاع العام بمعدل ١٠% أي بحوالي ١٣٠ ألف عامل، وتركزت هذه الزيادة في مجالات الادارة العامة والدفاع والتعليم، كما ارتفعت نسبة البطالة إلى ١٤,٩% عام ٢٠١١ حيث ارتفع عدد العاطلين عن العمل من حوالي ٤٧٥ ألف شخص عام ٢٠١٠ ليصل إلى حدود ٨٦٥ ألف عام ٢٠١١ خسر سوق العمل ١,٥٧ مليون فرصة عمل حتى ٢٠١٢ [٩٨].

- ازداد الرقم إلى ٢,٣٩ مليون شخص بحلول نهاية الربع الثالث من العام ٢٠١٣، والى ٢,٦٧ مليون شخص بحلول نهاية الربع الرابع من العام ٢٠١٣ ويظهر ذلك في نسب البطالة، إذ ارتفع معدل البطالة ارتفاعا هائلا من ٣٧ % في ٢٠١٢ إلى ٥٠ % في الربع الثالث من العام ٢٠١٣، و ٥٤,٣ % في نهاية العام ٢٠١٣ [٩٩].

وبناء على عدد فرص العمل التي خسرها الاقتصاد، فمن المتوقع أن تتأثر الحالة المعيشية سلبا للملايين من السوريين، وخاصة في ظل ارتفاع الاسعار الذي سنناقشه في الفقرة التالية.

التضخم ومؤشر أسعار المستهلكين:

بلغ معدل النمو الاقتصادي السوري عام ٢٠٠٥ بلغ ٢,٥% بينما كان التضخم ٧,٢%، وأما عام ٢٠٠٦ فقد كان معدل النمو الاقتصادي ٣,٢% ومعدل التضخم ٥,٦% (تقرير ٢٠٠٦ للمنظمة العربية للصناعة والتعدين)، وأما تقرير التنافسية العالمية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لعام ٢٠٠٧ يذكر أن معدل التضخم لعامي ٢٠٠٦-٢٠٠٧ بلغ ١٠%، وأما عام ٢٠٠٨ فقد وصل معدل التنمية ٥% بينما وصل التضخم إلى ١٧-٢٠% (حسب صندوق النقد الدولي ٢٠٠٩) الأمر الذي أكده نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية عبد الله الدردري الذي صرح أن معدل التضخم وصل في سورية إلى ١٥٪! هذا يعني أنه خلال السنوات الثلاث المنصرمة تراوح التضخم مابين ضعفين إلى أكثر من ثلاثة أضعاف معدل النمو بحيث لم يتبق من هذا النمو شيء ينعكس على مستوى معيشة المواطن السوري، خاصة إذا علمنا أن معدل النمو السكاني أصلاهو ٢,٣٪ [١٠٠].

---

(٩٨) المرجع رقم ٦.

(٩٩) المرجع رقم ١.

(١٠٠) أداء الاقتصاد السوري والقطاع الصناعي بين عامي ٢٠٠٠-٢٠١٠ – مركز التواصل والأبحاث الاستراتيجية.

الآثار المترتبة على أسعار المستهلكين منذ عام ٢٠١١ – وحتى نهاية عام ٢٠١٣:

- كانت الصدمة الرئيسية للأسعار في كانون الأول ٢٠١١ وأيلول ٢٠١٢ بشكل مواز مع تخفيض قيمة الليرة السورية وارتفاع أسعار الطاقة، فقد ارتفع مؤشر أسعار المستهلك بنسبة ٥١% من آذار ٢٠١١ إلى أيلول ٢٠١٢، وتجدر الاشارة إلى أن أسعار الغاز والكهرباء شهدت أعلى نسبة ارتفاع (٩٩%)، يليها الطعام ومشتقات الحليب (٧٥%)، ثم المشروبات غير الكحولية (٧١%)، ثم السكر (٦١%)، يليها الملابس والأحذية (٥٧%)، وأخيرا الخبز والحبوب (٥٤%)، كما شهدت أسعار الصيانة والتجهيزات ارتفاعا ملحوظا [١٠١].

- بناء على أرقام المكتب المركزي للإحصاء حتى آب ٢٠١٣ ،يقدر بأن مؤشر أسعار المستهلكين قد سجل زيادة بنسبة ١٨,٦% و ٨,٩% في الربعين الثالث والرابع من العام ٢٠١٣، على التوالي. وبحلول نهاية العام ٢٠١٣ سجل مؤشر أسعار المستهلكين زيادة مقدارها ١٧٨,٨ % مقارنة مع ٢٠١١ ومع ذلك، فقد شهد مؤشر أسعار المستهلكين في الربع الرابع من العام ٢٠١٣ تراجعا بنسبة ٨,٢ % مقارنة مع الربع الثالث من العام ٢٠١٣ ويمكن تفسير هذا الانخفاض بارتفاع قيمة الليرة السورية في السوق غير الرسمية، والى حد أقل، بالتحسن الطفيف في العملية الإنتاجية لعدد من السلع في بعض المناطق. وعلاوة على ذلك، فقد تدخلت الحكومة في السوق من خلال بيع السلع الأساسية مباشرة إلى المستهلكين عبر منافذ للبيع، وكان لذلك أثر إيجابي وان كان طفيفا على أسعار هذ السلع. ومن الجدير بالذكر بأن أسعار السلع تختلف اختلافا جذريا ما بين المناطق، وعادة ما تعاني مناطق التي تتعرض للقصف المكثف من ارتفاع الأسعار بسبب ندرة السلع الأساسية، وهو أمر ناجم عن الوضع الأمني أو إغلاق الطرق [١٠٢].

وقد أثر ذلك مباشرة وبشكل سلبي على الأسر الهشة التي يأخذ الانفاق على الغذاء والسلع الاساسية الجزء الأكبر من إجمالي مصاريفها.

([١٠١]) المرجع رقم ٦.

([١٠٢]) المرجع رقم ١.

الباب الثالث: الاسباب والعوامل وراء التدهور الاقتصادي:

الاسباب المباشرة:

١ - إن السبب الرئيسي والمباشر لما تشهده سوريا من انكماش وتدهور في اقتصادها انما يعود إلى العلميات العسكرية التي اتصفت بالعنف الشديد والعشوائية، فألحقت الدمار بالممتلكات التجارية والسكنية، والبنى التحتية للقطاعات الانتاجية والخدمية، ومستلزمات الإنتاج، فأرخت هذه الخسائر بظلالها على كل مرافق الحياة العامة في سوريا.

وقد تسبب القصف العشوائي في تدمير وتخريب البنى التحتية للعديد من القطاعات الهامة والرئيسية في دفع عجلة الاقتصاد وازدهاره، فكان:

- تخريب البنية الصناعية الرئيسية في البلاد وخاصة في المناطق الرئيسية للصناعة في سورية خاصة حلب وريف دمشق وحمص بسبب تدمير وحرق الأبنية والآلات والمواد الأولية وسرقتها.
- تخريب هائل في القطاع الزراعي وذلك من خلال التخريب الذي طال المزارع، والمعدات، والمحاصيل، وأنظمة الري، والبنية التحتية للمزارع ولاسيما في المناطق الشمالية والشرقية.
- في قطاع النقل أصبح الكثير من الطرق الرئيسية خارج الاستعمال وأصبح الكثير من الطرق خارج الاستعمال، وقد أثرت الأوضاع الميدانية على حركة عبور الناس والبضائع بين المدن، وهو ما أدى إلى وقوع خسائر كبيرة في هذا القطاع، وتوقف القسم الأكبر من شركات النقل عن العمل، خاصة أن العديد من الحافلات تعرض لأضرار جسيمة، ما جعلها خارج الخدمة. كما أثر انعدام الأمن على الطرق الدولية السريعة، وكذلك على الطرق التي تربط سورية بالدول المجاورة، وتلك التي تربط بين المحافظات.
- التخريب المباشر لقسم كبير من ممتلكات الناس، ومن ضمن ذلك، البيوت، والشركات، والمحلات التجارية.
- ففي عام ٢٠١٢ انهارت الصادرات السورية حتى إلى الأسواق السورية التي حظيت فيها بميزات نسبية نتيجة للتدمير الذي تعرضت له البنى التحتية والتجهيزات الصناعية.

٢ - العقوبات الاقتصادية التي فرضت على سوريا من قبل كل من الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوربي والجامعة العربية، وقد شملت العقوبات من جامعة الدول العربية خمس قطاعات رئيسية هي: السفر و التمويل والتحويلات المصرفية و تجميد الأموال والاستثمار والتعاملات التجارية، بينما فرض الاتحاد الأوروبي حزمة من العقوبات منها: حظر استيراد النفط السوري وحظر توريد السلاح ووقف التعاملات التجارية المصرفية. يعتبر بقطاع التجارة الخارجية من القطاعات الأكثر تأثرا بالعقوبات المفروضة على سورية من قبل شركائها التجاريين الرئيسيين، بما فيها الاتحاد الاوروبي والدول العربية.

- غياب العملة الصعبة

- تضاؤل احتياط المصرف المركزي من القطع الاجنبي، وتراجعت الايرادات النفطية نحو ٤ مليارات دولار بعدما كانت هذه الايرادات تشكل ٢٥٪ من ايرادات الدولة، وقد نتج هذا التراجع عن تراجع الانتاج النفطي من ٤٠٠ الف برميل يوميا الى ٢٠٠ الف برميل، بمعدل ٥٠٪. ولا ننسى تراجع الحركة السياحية التي يقدرها مسؤولون سياحيون بنحو ٨٠٪ عن العام ٢٠١٠. كما لا ننسى غياب تحويلات السوريين العاملين في الخارج التي قدرت بملياري دولار، بالإضافة الى خسارة الاستثمارات الاجنبية غير المباشرة التي تقلصت من ٣ مليارات في العام ٢٠١٠ الى صفر حاليا [١٠٣].

ونتيجة لذلك ظهرت عوامل أخرى ساهمت في إبطاء أو توقيف العجلة الاقتصادية في البلاد:

١ - حالة انعدام الامن وخاصة في المناطق التي كانت اكثر عرضة للقصف والتدمير، فأوجدت بيئة تتسم بعدم الأمان مع انتشار أعمال السلب والنهب، مما أدى إلى:

- تفشي حالات النهب والسرقة وخطف العاملين وأرباب العمل، مما أدى إلى نزوح العديد من اصحاب الأموال والمستثمرين إلى الخارج.
- صعوبة الوصول إلى المعامل ونقل الانتاج ومستلزماته سواء المحلية أو المستوردة.
- صعوبة وصول المزارعين إلى أراضيهم بصورة متواصلة.
- صعوبة شحن المحاصيل الزراعية ومخرجات الصناعة وتسويقها.
- في قطاع النقل تم نهب المركبات العامة والخاصة ومصادرتها للأغراض العسكرية؛ وانعدام الأمن والخطورة الفعلية في التنقل على متن وسائل النقل العامة الأمر الذي قد حد من تنقل الناس وخفضه إلى الحد الأدنى؛ والهجوم على الشاحنات والأرتال التي تنقل السلع مما قلل حجم المواد المنقولة؛ ووجود العمليات القتالية حول المناطق المتاخمة للمطارات الأمر الذي تسبب في انخفاض حاد في النقل الجوي.
- عانت المناطق الساخنة والمحاصرة من عدم إمكانية الحصول على السلع، وعدم القدرة على مزاولة العمل التجاري بصورة طبيعية.
- قطاع السياحة شديد الحساسية للوضع الأمني حيث أن القليل فقط من السياح ورجال الأعمال يسافرون إلى مناطق الحروب.

٢ - تأثر مدخلات الانتاج

- تراجع انتاج العديد من المحاصيل الزراعية التي تشكل مدخلات للصناعات النسيجية والغذائية، حيث انخفض انتاج القطن المستلم رسميا في عام ٢٠١٣ إلى حوالي ٤٠ ألف طن تعادل حوالي ٦% من الانتاج قبل الأزمة وينطبق نفس الشيء على الشمندر والقمح والخضروات والحليب وغيره.

([١٠٣]) الليرة السورية على وقع المدافع – الاسبوع العربي.
http://arabweek.com.lb/index.php/ar/component/k2/item/3340?print=1&tmpl=component&issue_id=78

- خسارة الحكومة للسيطرة على العديد من الآبار النفطية أصبح الوضع أكثر مأساوية تعين على الحكومة أن تزيد من استيراد المشتقات النفطية مما زاد من قيمة فاتورة الدعم.

- صعوبة توفير حوامل الطاقة اللازمة (كهرباء، مازوت، فيول، غاز..) بالكميات والأسعار المناسبة نتيجة تدمير العديد من المرافق التحتية والخدمية (طرق، شبكات كهرباء، السكك الحديدية والمياه).

٣ - ارتفاع أسعار المستهلكين:

- لقد قاد انخفاض الناتج المحلي إلى زيادة الحاجة إلى استيراد السلع الأساسية مثل الغذاء والمنتجات النفطية، خاصة مع توقف الانتاج النفطي في معظم الحقول، وقد تراجع الطلب المحلي على السلع الوسطية والكماليات، وانتقل التركيز إلى السلع الاساسية.

- تسارع التضخم بسبب انخفاض قيمة الليرة السورية في مقابل العملات الأخرى في السوق السوداء، ما أدى إلى ارتفاع الأسعار بنسبة ١٧٣ % في الفترة بين العامين ٢٠١٠ و٢٠١٣.

- ارتفاع الرسوم والضرائب المباشرة وغير المباشرة التي فرضتها الحكومة في محاولة منها لسد العجز في الموازنة.

٤ - الانخفاض في القوة الشرائية للمستهلكين، حيث ٧٤ % من السكان أصبحوا في دائرة الفقر، فانعكس ذلك في تراجع حاد في مستويات استهلاكهم وازداد الوضع سوءا نتيجة الارتفاع الحاد في الأسعار، ولاسيما أسعار الغذاء والوقود. ونتيجة لذلك، أصبحت غالبية السوريين من الفقراء عام ٢٠١٣.

- نتيجة للدمار الاقتصادي والمال الذي طال أعدادا هائلة من الأسر السورية التي فقدت منازلها، واستنفدت مدخراتها، مع مواجهتها للتحليق في أسعار السلع والخدمات الأساسية، بينما هي تكابد للبقاء وسط مخاطر النزاع المسلح .

- إضافة إلى ذلك، قاد التدهور والتدمير الاقتصادي إلى فقدان الكثير من فرص العمل، والى تدهور في ظروف العمل، ومن ضمن ذلك الانخفاض في الأجور والتعويضات، الأمر الذي حرم ملايين الأفراد والأسر من مصادر دخلهم الأساسية.

- نتيجة لازدياد عدد الشهداء أو الجرحى وخاصة بين القوة العاملة، فإن معظم الأسر قد فقدت المعيل الاول لها.

٥ - وقد أحدث النزاع التغير الهائل في الأولويات الحكومية بحيث أنها أعادت تخصيص مواردها المتراجعة من الإنفاق الاستثماري إلى الإنفاق العسكري والأجور والدعم.

٦ –وقد اتسمت بيئة الاستثمار بالمخاطرة وعدم اليقين، وهذا يعتبر من أحد الأسباب التي أدت إلى هروب المستثمرين وأصحاب الأموال الى الخارج.

٧ - بطء وضعف الاجراءات المتخذة لمعالجة آثار الأزمة ونتائجها المتوقعة بشكل مبكر، واعتماد أسلوب إطفاء الحرائق يوما بيوم، بعيدا عن اتخاذ الاجراءات والتدابير الضرورية لمواجهة الاحتمالات السلبية المتوقعة مسبقا وتحضير البدائل اللازمة.

الباب الرابع: التحديات التي تواجه الاقتصاد السوري

حتى يقوم الاقتصاد لابد من توفر الموارد الاقتصادية اللازمة للبدء في العملية الإنتا جية وتسمى عناصر الإنتاج وتتخذ أربعة أشكال أساسية:

١ -الموارد البشرية (رأس المال البشري) وهي تمثل المصدر الرئيسي للقوى العاملة في المجتمع.

٢ - الموارد الطبيعية أو الأرض وهي تتمثل في الأراضي الزراعية، والمعادن والثروات النفطية والمائية وغيرها من الموارد التي يمكن أن تستخدم في العملية الإنتاجية.

٣ - رأس المال ويشمل الأموال والمعدات والآلات، والمصانع، والمباني التي تساعد في عملية الإنتاج وبالتالي كل الثروات التي تستخدم في العملية الإنتاجية.

٤ - التنظيم ويتمثل في تنظيم وتنسيق العملية الإنتاجية وحسن استخدام عناصر الإنتاج المختلفة، ويعتبر من مسؤوليات الدولة التي تقوم به من خلال سن القوانين والتشريعات اللازمة لاتمام العملية الاقتصادية.

وترتبط هذه الموارد مع بعضها البعض بروابط تشاركية تبادلية، فكل عنصر يشكل مدخلا ومخرجالعنصر آخر، فمثلاليتم تشغيل رأس المال لابد من توفر الموارد البشرية، في الوقت نفسه فإن الأخير يعتبر محفزا لتشغيل رأس المال فهو المستهلك الذي يحفزه على العمل من خلال الطلب على السلع والخدمات.

ولجعل المفهوم أكثر شمولية وتطبيقا قام الاقتصاديون باستحداث ما يعرف بالدارة الاقتصادية (الشكل رقم (١)) وهي، تمثيل للحركة التي تتبعها التدفقات المادية أو السلعية أو حركة المداخيل منذ تلقيها بعد القيام بعملية الإنتاج حتى إنفاقها وتحولها إلى طلب استهلاكي أو استثماري، لتعود من جديد إلى دائرة الإنتاج وهكذا، وهو مفهوم عام يشمل حركة كل العوامل الاقتصادية؛ ومن المهم في مفهوم الدارة أن نقطة النهاية في حركة العنصر الاقتصادي تكون بداية حركته التالية وهكذا. التحليل بحسب الدارة يظهر بالمقابل علاقة ارتباط ثلاثية الأبعاد: الإنتاج، وهو نقطة الانطلاق، يحدد مستوى الدخل، والدخل يحدد مستوى الإنفاق على شراء السلع، وشراء السلع يحدد الطلب على الإنتاج وهكذا يصبح الإنتاج نقطة البداية والنهاية [١٠٤].

في الباب الثالث كنا قد استعرضنا الآثار المترتبة على مؤشرات الاقتصاد السوري والخسائر التي شهدها على مدى أعوام الثورة واقتصر الحديث على التغيرات التي حلت بالقطاعات الاقتصادية لبيان التدهور الحاصل استنادا إلى أرقام واحصائيات موثقة، وقد أفرزت هذه الآثار العديد من العقبات التي تمنعه من الانتعاش من الجديد، وهي في الوقت نفسه تشكل الخطوة الأولى في رسم الاستراتيجيات اللازمة للنهوض بالاقتصاد في المستقبل، وكما قلنا سابقا ان هناك علاقة تبادلية بين

([١٠٤]) الدارة الاقتصادية – مطانيوس حبيب – الموسوعة العربية.
http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=159593&m=1

موارد الاقتصاد فكذلك التحديات التي يواجهها كل عنصر مرتبط مع الآخر بعلاقة تبادلية، فالتحديات التي يواجهها الانتاج تؤثر على قوة رأس العمل والعكس صحيح لذا سنقوم ومن خلال هذه السطور من دراسة هذه التحديات باستخدام نموذج الدارة الاقتصادية، وراء التحديات التي يواجها كل مورد من الموارد الاقتصادية:

الشكل رقم (١): الدارة الاقتصادية:

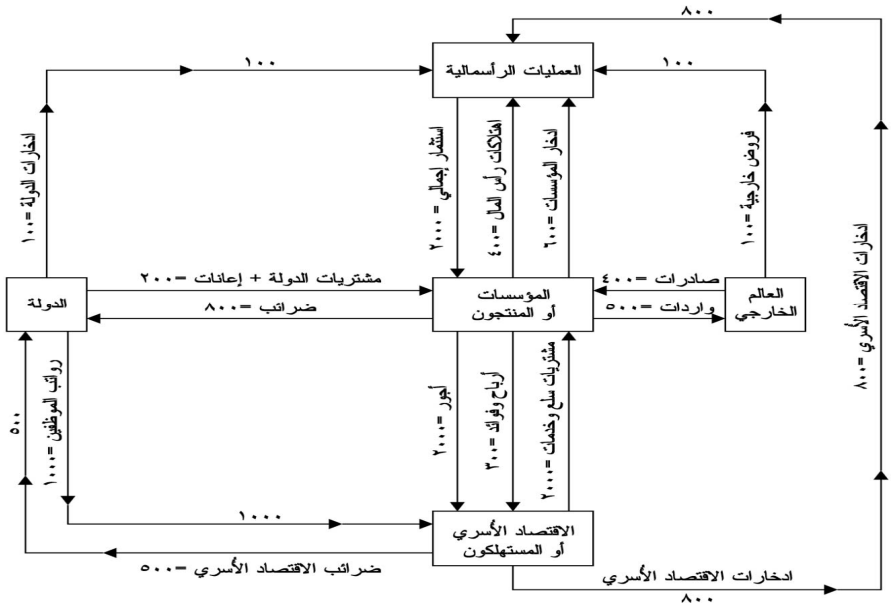

إن نقطة البداية في نموذج الدارة الاقتصادية هو الانتاج، لذا فإن التحديات التي تواجه القطاعات الانتاجية بشقيها السلعية والخدمية تتمثل بما يلي:

المؤسسات والمنتجون:

كان الانكماش الاقتصادي أكثر حدة في المحركات الرئيسية مثل الصناعات التحويلية والصناعات الاستخراجية، فقد أجبر الاقتصاد على أداء وظيفتين متناقضتين:

١ - الأولى: هي تمويل واستدامة النزاع المسلح، بحيث تقوم الحكومة بإعادة تخصيص جزء من مواردها بهدف كسب النزاع.

٢ - والثانية: هي توفير الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية المتزايدة للناس بما في ذلك الغذاء والوقود والمأوى.

ويبين الشكل رقم (٢) أن الخدمات الحكومية في ٢٠١٣ أصبحت القطاع الرئيسي في الاقتصاد مشكلة حوالي ٢٦% من الناتج المحلي الإجمالي، متبوعة بالقطاع الزراعي بنسبة ٢٤% من إجمالي الناتج المحلي الاجمالي، ومن ثم التجارة بنسبة ١٤% والنقل والاتصالات بنسبة ١٠% [١٠٥]:

الشكل رقم (٢) حصة كل قطاع من الناتج المحلي الاجمالي:

---

(١٠٥) المرجع رقم ١.

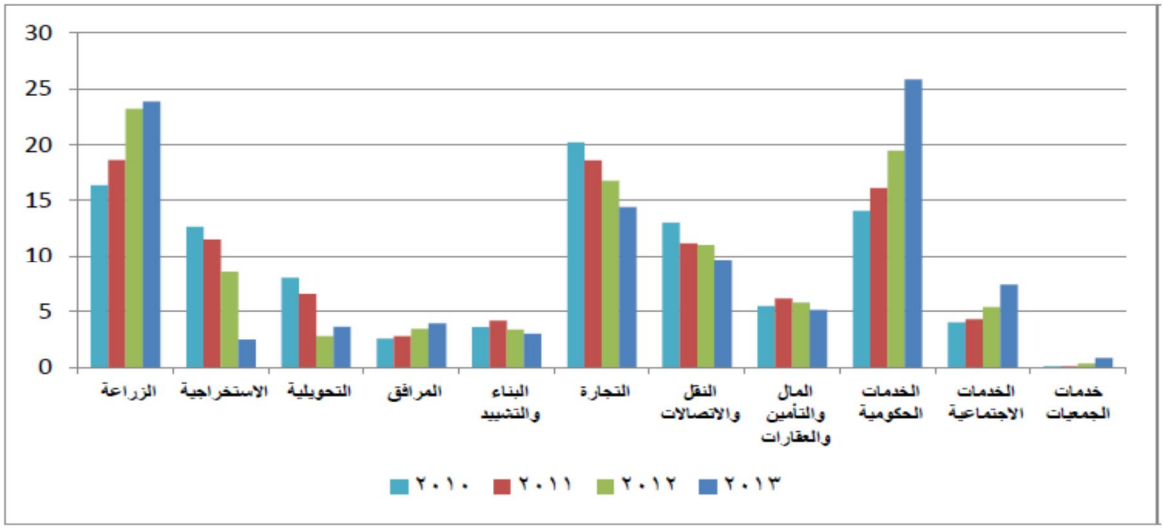

وفيما يلي التحديات الرئيسية التي تعاني منها هذه القطاعات:

قطاع الخدمات الحكومية:

يشكل التحدي الاساسي لهذا القطاع هو استمرارية الحكومة في تقديم خدماتها الرئيسية ودفع الرواتب وخاصة في ظل تناقص الايرادات وعجز الموازنة وتفاقم الدين العام ومما يزيد الوضع سوء زيادة فاتورة الانفاق العسكري.

القطاع الزراعي:

كما تحدثنا سابقا فإن القطاع الزراعي في الفترة الحالية من يحتل الصدارة بعد الخدمات في نسبة اسهامه من الناتج المحلي الاجمالي إلا أن هذا القطاع يعاني من العديد من التحديات أبرزها:

١ - ارتفاع أسعار الأسمدة والمبيدات الحشرية وعدم جودتها:

يقول المهندس الزراعي عدنان الشيخ يوسف:

"جميع أنواع المبيدات الحشرية مستوردة من الخارج، في عام ٢٠١١ كان الدولار الواحد يعادل ٤٧ ليرة، وفي عام ٢٠١٤ يساوي حوالي ١٦٥ ليرة، وبالتالي تضاعف سعر الأدوية الزراعية ثلاثة أضعاف" [١٠٦].

٢ - عدم جودة الاسمدة والمبيدات الحشرية المستوردة

يقول المهندس الزراعي عدنان الشيخ يوسف: " أصبحت حركة الاستيراد ضعيفة وتقتصر على الموانئ البحرية ومطار اللاذقية، وبالتالي أصبح المزارعون الذين يسكنون في المناطق المحررة تحت

---

(١٠٦) الزراعة في سوريا بين الماضي والحاضر والمستقبل – جورج ك.ميالة – مجلة صور – العدد السابع.
http://suwar-magazine.org/ar/programs-details/106/%D8%A7%D9%84%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%B9%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%B6%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%A7%D8%B6%D8%B1-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84

رحمة النظام، والذي لا يقبل ببيعهم المبيدات الحشرية، مما تركهم تحت رحمة المهربين عبر المعابر غير النظامية وتحت رحمة تجار السوق السوداء".

ويضيف: « غالباتكون المبيدات الحشرية مجهولة المصدروقد تكون منتهية الصلاحية، ولا نعرف مدى تأثيرها على المواسم وما هو تأثيرها على صحة الانسان على المدى البعيد، نعمد إلى رش المحاصيل بها ثم ننتظرنهاية الموسم حتى نعرف النتائج، كما أن كثيرا من المحاصيل قد ماتت بسبب سوء نوعية المبيدات والأدوية الزراعية"[١٠٧].

٣ - غلاء المحروقات وقلتها تزيد من معاناة المزارعين:

يعتمد أغلب المزارعين في سوريا على الزراعة المروية، وتسحب المياه من الآبار بواسطة مضخات تعتمد على الديزل كوقود، واليوم تضاعف سعر لتر الديزل أربعة أضعاف ليتجاوز ثمنه المائة ليرة سورية، مما يؤدي إلى زيادة في تكلفة المحاصيل الزراعية، وبالتالي انعكس على ارتفاع سعرها في الأسواق، كما أن قلة المحروقات والوضع الأمني المتردي على طرق المواصلات يزيد من صعوبة الاستمرار في العمل الزراعي.

وقد أكد عضو مجلس إدارة «اتحاد غرف الزراعة السورية» سلمان الأحمد لصحيفة الوطن الموالية للنظام السوري، أن وزير النفط والثروة المعدنية، رفض تزويد المزارعين بمخصصاتهم من المازوت، علما أن الصناعي يحصل على مخصصاته الدورية من الوقود عبر «وزارة النفط»، وتوجه الأحمد باللوم الشديد للحكومة بسبب ما أسماه «الإهمال» الذي يتعرض له اتحاد غرفة الزراعة السورية من قبلها [١٠٨].

٤ - القصف العشوائي يمنع استمرار العمل الزراعي:

يقول خبراء عسكريون أن ٤٠% من القذائف التي يلقيها طيران النظام غير منفجرة، مما يجعل أي منطقة تعرضت لقصف عشوائي عبارة عن قنبلة موقوتة قد تنفجر في وجه المدنيين، وخصوصا في مناطق ريف درعا وريف حماه وإدلب.

يروي (رأفت) من درعا والذي يعمل في زراعة البندورة لمجلة «صور»: «منذ عامين لم أقم بزراعة البندورة في حقلي الذي كنت اعيش من خيراته قبل الثورة، هذا العام قررت أن أعود للعمل في الزراعة، وعندما باشرت بالعمل مع أخوتي انفجرت قذيفة كانت مطمورة تحت التراب أدت إلى بتر ساق أخي الكبير (بشير)، واكتشفت بعد فترة أن أرضي تعرضت للقصف العشوائي من طائرات النظام الأسدي العام الماضي وحولتها إلى حقل ألغام غير صالح للزراعة "[١٠٩].

٥ - توقف الآلات الزراعية عن العمل بسبب توقف مصانعها وعدم القدرة على صيانتها.

---

(١٠٧) المرجع رقم ١٠٨.

(١٠٨) المرجع رقم ١٠٨.

(١٠٩) المرجع رقم ١٠٨

ويضيف (رأفت): «يضاف إلى معاناة المزارعين قلة وجود قطع الغيار للآلات الزراعية، فمعمل حلب لإنتاج الجرارات وقطع الغيار قد توقف عن العمل، والاستيراد قليل جدا اليوم أي آلة زراعية تتعطل تسبب توقف العمل الزراعي بسبب عدم توفر قطع الغيار» [١].

٦ - الصعوبات الأمنية تمنع المزارعين من تسويق المنتجات، وتدمير البنية التحتية لقطاع النقل والمواصلات.

تم توثيق نحو ٦٠ ألف دنم في ريف إدلب دون زراعة عام ٢٠١٣، إما للأسباب السابقة الذكر أو بسبب نزوح المزارعين بعيدا عن أراضيهم، أما من أسعفه الحظ واستطاع زراعة الأرض وجني محصولها فإنه يواجه صعوبة في تسويق منتجاته بسبب سوء الأوضاع الأمنية على طرق المواصلات. حيث أن صوامع الحبوب التي كان يديرها النظام كانت تشتري المحاصيل من الفلاحين، وفي العام الماضي امتنع النظام عن شراء القمح من المزارعين، كما قامت بعض الفصائل العسكرية كتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) بإجبار المزارعين في ريف الحسكة على بيع إنتاجهم من القمح بأرخص الأسعار.

ولا تقتصر هذه التصرفات على داعش، حيث تمارسها الكثير من الفصائل المسلحة الأخرى التابعة لمختلف الأطراف وبحجج متعددة، يروي (أبو شيار) لمجلة «صور» وهو صاحب معصرة الزيتون في منطقة عفرين: «في العام الماضي في موسم الزيتون فرضت قوات PYD (وحدات حماية الشعب التابعة لحزب الاتحاد الديموقراطي الكردي) ضريبة على كل صاحب معصرة للزيتون مقدارها ٥٠ «تنكة» زيت، كما فرضت على كل مزارع ١٠ «تنكات» من الزيت، وواجهت معظم منتجي الزيت والزيتون مشاكل في التسويق منها عدم إمكانية تصدير المنتجات خارج سوريا، وضعف قدرة المواطن على الشراء بسبب تضاعف ثمن كيلو زيت الزيتون أربعة أضعاف» [٢].

٧ - سرقات طالت الكثير من مؤسسات الدولة:

تسببت المعارك بين الثوار وقوات النظام وامتدادها إلى المؤسسات الحكومية في دمار وسرقة قطاعات واسعة من المؤسسات الزراعية، يقول المهندس الزراعي عدنان الشيخ يوسف: «تسببت حالة الحرب في حلب بسرقة مؤسسة «الأكاردا» والتي تعتبر من أهم مراكز تطوير بذار القمح في الوطن العربي، حيث دخلت بعض الفصائل العسكرية إليها وسرقت كل محتوى المخابر فيها وتم بيعها إلى تجار السوق السوداء، كما سرقت المؤسسة العامة لإكثار البذار قرب منطقة الليرمون في حلب والتي تحتوي على أجهزة بمئات الملايين، حتى الموازين الحساسة لم تسلم من أيدي السارقين!»[٣].

---

(١) المرجع رقم ١٠٨.

(٢) المرجع رقم ١٠٨.

(٣) المرجع رقم ١٠٨.

القطاع الصناعي:

أدت الأزمة إلى تقسيم الصناعيين في سورية إلى أربع فئات[١]:

- **الفئة الأولى** : وهي الفئة التي توجد منشآتها في مدن ومناطق آمنة نسبيا ومستمرة بالعمل جزئيا وهي وإن لم يطلها الدمار والتخريب والتوقف الدائم إلا أنها تأثرت بصعوبة انتقال العمال وتأمين المواد الأولية المحلية والخارجية ونقل المنتجات وكذلك مصادر الطاقة وارتفاع أسعارها ودفع الأتاوات أحيانا وهذه المنشآت قليلة العدد مقارنة بالفئات الأخرى.

- **الفئة الثانية**: وهي الفئة التي بقيت في سورية واستطاعت نقل جزء أو كل منشآتها إلى المدن والمناطق والأحياء الآمنة وإن اضطرت إلى تجزئتها وتوزيعها في أكثر من مكان إلا انها تعاني من نفس الصعوبات التي تعاني منها الفئة الأولى. وحسب وزارة الصناعة بلغ عدد المنشآت التي تم نقلها رسميا إلى مناطق أكثر أمانا من محافظة إلى أخرى (٢٦) منشأة وضمن المحافظة الواحدة (٥٣) منشأة من كل القطاعات الهندسية والكيميائية والنسيجية والغذائية. إلا ان هناك العديد من المنشآت التي تعمل حاليا في الأقبية والدكاكين والمنازل في العديد من الأحياء والمناطق والمدن الآمنة نسبيا.

- **الفئة الثالثة**: وهي الفئة التي تم تدمير منشآتها أو يستحيل الوصول اليها حاليا بسبب تواجدها في مناطق مشتعلة وغير آمنة وهي في وضع الانتظار لما تتمخض عنه الظروف الحالية ولما ستتخذه الحكومة من اجراءات بخصوص تعويضها ومعالجة مشاكلها.

- **الفئة الرابعة**: وهي الفئة التي قامت منذ بداية الثورة بنقل معاملها كليا أو جزئيا إلى خارج سورية كمصر والأردن ولبنان وغيرها.... هناك قسم من هذه الفئة اضطر للانتقال بشكل مؤقت الى تلك البلدان لتنفيذ التزاماته تجاه المستوردين ريثما تهدأ الأمور في سورية، وقسم اتخذ الاجراءات اللازمة للبقاء في البلدان التي انتقل اليها، والقسم الآخر يرى الاستمرار بالعمل في البلدين.

وعلى الرغم من أن الصناعيين السوريين بدأوا يتأقلمون مع الأزمة ويتكيفون مع الأوضاع التي نشأت عنها والتعامل معها قدر الإمكان، فبدأت وتيرة الانتاج والتصدير وخاصة في صناعة الملابس والغذائيات والصناعات الهندسية في المناطق الآمنة تعود وإن بشكل منخفض نسبيا، بالاضافة الى بعض التدابير الحكومية لوضع خطة اسعافية لصناعات القطاع العام، إلا ان القطاع لازال يعاني من تحديات[٢] تتلخص فيما يلي:

١ - خروج منشآت صناعية عن الانتاج لأسباب وتدمير البنية التحتية للصناعات السورية.

٢ - تجزئة أعداد كبيرة من المنشآت الصناعية ونقلها إلى المناطق والأحياء الآمنة داخل سورية أوخارجها.

٣ - توقف الانفاق الاستثماري في شركات القطاع العام الصناعي وكذلك تمويل القطاع الخاص.

---

(١) التقرير الصناعي السوري. http://www.alsenaee.com/industrial-report

(٢) المرجع رقم ١١٥.

٤ - صعوبة تحصيل ديون الشركات الصناعية من الزبائن وتسديد التزاماتها للموردين.

٥ - خسارة أسواق محلية بسبب تراجع القدرة الشرائية للمواطنين وانخفاض قيمة العملة الوطنية وارتفاع الأسعار.

٦ - خسارة الأسواق الخارجية بسبب توقف الانتاج وارتفاع تكاليفه وصعوبة نقله وإلغاء عقود التصدير من قبل عدد من الشركات الأجنبية بسبب المقاطعة أو بسبب الخوف من عدم وفاء الشركات الوطنية بالتزاماتها.

٧ - توقف العمل بمشاريع التعاون مع المنظمات الدولية والجهات المانحة وانسحاب الخبراء الأجانب الذين كانوا يتولون تنفيذ وتركيب خطوط الانتاج في عدد من المنشآت الصناعية العامة والخاصة.

الصناعة الاستخراجية:

١ - **انخفاض انتاجية النفط** بعد ان كانت صادرات النفط تعد من الايرادات الرئيسية لخزينة الدولة نتيجة تدمير الآبار النفطية وتعرض البنية التحتية والمعدات في قطاع الصناعة الاستخراجية إلى أضرار شديدة جراء النهج المسلح المباشر، وبسبب أعمال النهب والسلب والسرقة [١].

٢ - **استيراد النفط الخام** لتغطية النقص في المشتقات النفطية في السوق المحلية .وبالتالي فإن فاتورة الدعم سجلت ارتفاعا كبيرا، بالرغم من الزيادات في أسعار الطاقة بالنسبة للأسر ومؤسسات الأعمال [٢].

٣ - التحدي البيئي: إن الانتاج النفطي من الحقول النفطية الواقعة خارج سيطرة الحكومة، والتي شهدت تقنيات بدائية لاستخراج النفط وتكريره، فإن إساءة استعمال الموارد النفطية بطريقة غير قانونية وجرمية من شأنه ان يقود البلاد إلى مخاطر بيئية وزيادة في الأخطار الصحية نتيجة لتلوث التربة والمياه والهواء وانتشار الأمراض [٣].

القطاع السياحي:

١ - هذا القطاع شديد الحساسية للوضع الامني، فقد تأثرت بذلك الكثير من المناطق الي تعتمد بشكل رئيسي على السياحة في نشاطها الاقتصادي.

٢ - الخراب والدمار الذي لحق المواقع والمباني الأثرية.

كشفت الصور التي التقطتها الاقمار الاصطناعية عن أن خمسة من المواقع الاثرية السورية الستة المسجلة لدى منظمة يونسكو كمواقع اثرية عالمية قد اصيبت بدمار كبير جراء الحرب الدائرة في سوريا.

---

(١) المراجع رقم ٦.

(٢) المرجع رقم ١.

(٣) المرجع رقم ١.

فقد طال الدمار مواقع ومبان اثرية في كل ارجاء سوريا، بما فيها مساجد تاريخية ومبان حكومية وقصور، وقد استحالت بعضها الى محض انقاض حسبما يقول باحثون ومختصون لدى الجمعية الامريكية لتطوير العلوم، الذين اضافوا ان الموقع الحضاري الوحيد الذي سلم من التدمير هو مدينة دمشق القديمة، ففي حلب دمر المسجد الكبير، وقلعة حلب والأسواق القديمة و الجامع الاموي، كما طال التدمير مدينة بصرى القديمة وبعض الآثار الرومانية في تدمر وقلعة الحصن، الجامع العمري في درعا [١].

٣ - نهب التحف القديمة وتهريبها إلى الخارج[٢].

قطاع التجارة بالجملة والتجزئة:

تأثر هذا القطاع تأثراكبيرا بعد ان كان المساهم الأكبر في الناتج المحلي الاجمالي، بالاضافة الى مساهمته في التقليل من نسبة البطالة، ومن التحديات التي يواجهها هذا القطاع:

١ - التدمير الواسع الذي طال العديد من الأسواق والمحلات التجارية.

٢ - ارتفاع تكاليف الطاقة والاستيراد جراء تدهور قيمة الليرة السورية، والقيود على حركة الأشخاص والبضائع [٣].

٣ - ندرة السلع المحلية، قد لعبت العقوبات الدولية دورا في التقليل من تدفق السلع، وهذا أمر حظي بأهمية خاصة في القطاع الصحي الذي عانى من عجز كبير في عدد الأدوية الحيوية بسبب العقوبات التجارية [٤].

٤ - التشوهات الكبيرة بين الأسواق، حسب المناطق الجغرافية في جميع أنحاء البلاد، مع حصول تفاوت كبير في أسعار السوق، وهوامش الأرباح التجارية وتغطية النفقات، والاستحصال على السلع، وكذلك المعاملات الرسمية [٥].

قطاع العقارات:

١ - توجيه الكثير من المواطنين سيولتهم إلى خارج سورية، وتحويلها إلى قطع أجنبي[٦].

---

(١) ٥ معالم تاريخية دمرت إلى الأبد في سوريا – موقع الجديد – ٤ نوفمبر ٢٠١٣.
http://www.aljadeed.tv/MenuAr/news/DetailNews/DetailNews.html?id=90554

(٢) محنة التراث الحضاري في سوريا – موقع التقرير- ٣٠ سبتمبر ٢٠١٤.
http://altagreer.com/%D9%85%D8%AD%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AB-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B6%D8%A7%D8%B1%D9%8A-%D9%81%D9%8A-/%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7

(٣) المرجع رقم ٦.

(٤) المرجع رقم١٥.

(٥) المرجع رقم ١.

(٦) السوق العقارية في سوريا تحت الصفر – موقع الأزمنة – ١١ حزيران ٢٠١٣.
http://alazmenah.com/?page=show_det&category_id=13&id=53638

٢ - ان انخفاض الطلب على العقارات من شأنه أن يخفض من أسعارها إلا أن اسعار العقارات ارتفعت نتيجة لارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الليرة وعدم استقراره، حيث أن البائع يخشى من أن يبيع عقاره بمبلغ معين بالليرة السورية ويخسر بعد فترة وجيزة قيمة العقار المادية لانخفاض سعر صرف الليرة [١].

القطاع المصرفي:

في عامي ٢٠١١ و٢٠١٢، ومع دخول "الثورة السورية" عامها الثالث، وتدهور النشاط المصرفي، وانهيار سعر صرف الليرة.

١ - سحب الودائع بالليرة وبالعملات الاجنبية من المصارف العاملة في البلاد، وتحويلها الى دولار وتهريبها الى البلدان المجاورة[٢].

٢ - أزمة الديون المتعثرة

تعاني المصارف العاملة في سوريا من أزمة حادة بعد انخفاض سيولتها، وتفاقم نسبة القروض المتعثرة والمحتجزة لدى افراد او شركات، امتنعت عن السداد لأسباب اقتصادية أو سياسية.

وتشير تقارير الى أن نسبة كبيرة من القروض المتعثرة تعود الى رجال اعمال سوريين مقيمين في الخارج، ويمارسون اعمالهم الاستثمارية بنجاح، لكنهم يمتنعون عن سداد القروض المستحقة عليهم، ولا يقتصر الامر على رجال الاعمال المعارضين للنظام السوري او المنشقين عنه، بل ينطبق ايضا ذلك بصورة اكبر على رجال اعمال معروفين بتأييدهم ودعمهم للنظام.

أما بالنسبة للبنوك التي تواجه مشكلة الديون المتعثرة، فقد افادت معلومات تستند الى تقارير للبنك المركزي السوري، بأن خمسة مصارف كبيرة تابعة للقطاع العام تواجه ديونا متعثرة تبلغ قيمتها ٣٤ مليار ليرة سورية، وعلى أساس سعر الدولار بـ١٥٠ ليرة، تساوي نحو ٢٢٧ مليون دولار، وهي موزعة على الشكل الآتي: المصرف العقاري ٨ مليارات ليرة، المصرف التجاري ١٢ مليار ليرة، المصرف الصناعي ٧ مليارات ليرة، المصرف الشعبي ٤ مليارات، مصرف التوفير ٣ مليارات [٣].

المرافق

قطاع المرافق ويشمل الكهرباء والمياه والصرف الصحي:

الكهرباء:

١ - تعتمد الكهرباء على النفط والغاز كمصدرين أساسيين لتوليد الطاقة الكهربائية، وقد بلغ الاحتياطي المؤكد من النفط حوالي ٢,٥ مليار برميل حتى تاريخ كانو الثاني عام ٢٠١٣، وهو من النوع

---

(١) المرجع رقم ١٢٥.

(٢) القطاع المصرفي في سوريا يواجه تداعيات انهيار الليرة السورية ومشكلة الديون المتعثرة – رأي اليوم.
http://www.raialyoum.com/?p=76870

(٣) المرجع رقم ١٢٧

الثقيل والحامضي الذي يجعل عملية التكرير صعبة للغاية وهذا يستدعي استيراد ما قيمته ١,٥ مليار دولار من الفيول لتشغيل محطات التوليد[١]، مما سيؤدي الى ارتفاع اسعارها.

٢ - تدمير البنية التحتية لبعض محطات توليد الكهرباء.

المياه [٢]:

١ - تأخير في إنجاز العديد من مشاريع الري ما خلق صعوبات وتحديات جمة تكمن في محدودية الموارد المائية قياسا بحجم الطلب المتزايد على المياه ومعدلات النمو السكاني والاستخدام الجائر وغير المستدام للموارد المائية الجوفية وتدني الكفاءة الفنية والاقتصادية لاستخدام المياه في كافة القطاعات على شبكات مياه الشرب والري.

٢ - صعوبة في تأمين المياه وإصلاح الأعطال بالشكل الأمثل نتيجة الانقطاع المتكرر للكهرباء بسبب التقنين والأعطال المتكررة لشبكات التوزيع مما يسبب توقف محطات ضخ المياه عن العمل لعدة أيام أحيانا وصعوبة تأمين مادة المازوت وإيصالها إلى المحطات من أجل تشغيل مجموعات التوليد الاحتياطية وتوقف سيارات الخدمة والآليات عن العمل وضعف في الجباية التي تكاد تكون شبه معدومة وكثرة التعديات على شبكات المياه وعدم قدرة لجان الضابطة المائية والمخالفات على القيام بعملها نتيجة الظروف الراهنة.

الصرف الصحي [٣]

١ - تأخير تنفيذ ٩٧ محطة معالجة تم التعاقد عليها خلال العامين الماضيين وتقوم الوزارة حاليا بتأهيل محطات دمشق وحمص وحلب والسلمية للاستفادة من المياه المعالجة كمعالجة متقدمة.

٢ - ذكرت الكيميائية (انتصار ماردينى) أن الأضرار الناجمة عن تدمير مخابر مياه المجاري في حلب ودمشق والتعديات على الشبكة تسببت في انسدادها وري المزروعات بالمياه غير المعالجة وخاصة في غوطة دمشق ومنطقة الشيخ سعد بحلب مضيفة.

ومن هنا نرى ان عجلة الانتاج سواء على مستوى انتاج السلع والبضائع او الخدمات المقدمة على المستوى الخاص والعام قد تأثرت بشكل سلبي، بل إن بعض القطاعات قد توقفت كليا عن الانتاج الأمر الذي يخلق كارثة أخرى– حسب نموذج الدارة الاقتصادية – على القطاع الاسري والمستهلكين، فمن ناحية أثر على الانتاج من حيث توقف الطلب بسبب تعثر الانتاج واستغناء الكثير من القطاعات الانتاجية عن موظفيها، وهذا يشكل تحديا كبيرا يواجهه هذا القطاع

على مستوى فقدان رأس المال البشري:

---

(١) قطاع الكهرباء – الخارطة الاقتصادية لسوريا الجديدة – مجموعة عمل اقتصاد سوريا.

(٢) ورشة قطاع المياه والصرف الصحي تنبحث الموضع المائي في سوريا – موقع SyriaStep – ٨ ابريل ٢٠١٤.

(٣) الموقع رقم ١٣٢.

١ - فقدان رأس المال البشري حيث يقدر عدد الشهداء منذ بداية الثورة حتى تاريخ كتابة هذا التقرير ب ١٢٠٤٤٢ شهيد، ١٧% من الفئة العمرية من ١٠ – ٤٥ سنة، و ٨٩% من الذكور[١].

٢ - بلغ عدد الجرحى حتى تاريخ نهاية كانون أول ٢٠١٤ حوالي ١,٥ مليون جريح[٢]، مما يعني أن جزءا من القوة العاملة تعطل بل وأصبح يشكل عبئا اقتصاديا آخر على الأسر ومؤسسات الدولة الطبية.

٣ - فقدان العديد من السوريين لوظائفهم:

- فقدت العديد من الأسر السورية مصادر دخلها نتيجة نزوحهم، أو إغلاق أعمالهم، أو فقدانهم وظائفهم، كما أدى تخريب الممتلكات العامة والفردية في تدهور معيشة الناس.

- بسبب تسريح أعداد كبيرة من العمال وتوقف العديد من المنشآت والمشاغل المتناهية الصغر التي كانت تزود المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة ببعض الخدمات الانتاجية، وحسب وزارة الصناعة بلغ عدد العمال الذين خسروا عملهم إثر توقف معامل القطاع الخاص الصناعي فقط، ٨٠٠ ألف عامل، منهم ٢٠٠ ألف مسجلين في التأمينات الاجتماعية.

١ - أجبر انكماش سوق العمل الرسمي شريحة هامة من السكان النشطين اقتصاديا على الانضمام إلى النشاطات الاقتصادية غير الرسمية، ومن ضمن ذلك ورش العمل الصناعية الصغيرة، وصغار رواد الأعمال الذين ينشطون في أسواق الشوارع .

٢ - عادت غالبية رواد الأعمال نحو النشاطات كثيفة العمالة غير الماهرة، ولا تمنح سوى أجر ضئيل، وهذا الأمر من شأنه تقليل تراكم رأس المال البشري وتراجع المهارة المكتسبة للعاملين.

٣ - انخراط بعض الشباب – القوة العاملة - في الجماعات المقاتلة سواء على مستوى الثوار أو الجماعات المتطرفة الاخرى.

أما على مستوى الاستهلاك الخاص (الطلب) تمثلت التحديات في:

١ - انخفاض القدرة الشرائية، وبالتالي انخفاض الطلب على السلع والخدمات، الذي بدوره يحفز الانتاج.

٢ - بناء على معدل الإعالة البالغ ٤,١٣ شخص لكل عامل عام ٢٠١٠، فإن فقدان ٢,٦٧ مليون فرصة عمل بحلول بداية ٢٠١٣، يترك أثارا فادحة على معيشة ١١,٠٣ مليون إنسان فقدوا مصدر دخلهم الرئيسي.

---

(١) موقع شهداء الثورة http://syrianshuhada.com/

(٢) ٢٠٠ ألف قتيل و ١,٥ مليون جريح في سوريا – تقرير سكاي نيوز
http://www.skynewsarabia.com/web/tag?s=%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B1%D8%AD%D9%89%20%D9%81%D9%8A%20%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7

- إضافة إلى ذلك، فإن بقية العاملين عانوا من تراجع حاد في الأجور الحقيقية مما جعلهم يكابدون لتوفير الاحتياجات الضرورية لعائلاتهم. وعلاوة على ما سبق، فقد بات الوضع أكثر تعقيد ا بما أن جزء من القوى العاملة.

٣ – تغيير النمط استهلاكي، لتركه على أكثر السلع والخدمات حيوية بعد فقدان مصادر الدخل والمدخرات وغيرها من المصادر .كما أن الأسر قد باتت تعاني لضمان الحد الأدنى من المتطلبات الغذائية لأفراد الأسرة، وبجودة سيئة في العديد من المناطق.

وبالإجمال، فإن القوى العاملة بوصفها مصدرا رئيسيا للنمو ا لاقتصادي تضررت، وحولت الكوادر البشرية المنتجة إلى رأس مال بشري معطل، وهذا يترك عواقبه الاقتصادية والاجتماعية الحادة على السوريين الآن وفي المستقبل.

وتلجأ الاسر وللمحافظة على نمطها الاستهلاكي إلى استخدام المدخرات أو القروض صغيرة الاجل، غير أن طول المدة قد أدى بالمستهلك الى استهلاك المدخرات التي جمعها سابقا، كما يلجأ البعض الى الاستفادة من مدخراتهم باستثمارها الامر الذي يحرك عجلة الاقتصاد من جديد، إلا ان تآكل المدخرات وتعثر الانتاج القى بتحديات أخرى على:

العمليات الرأسمالية:

تعاني البيئة الاستثمارية في سوريا من المخاطرة وعدم اليقين الامر الذي دفع بهروب المستثمر الى الخارج بحثا عن بيئة أكثر أمانا واستقرارا، مما أثر أيضا على العملية الانتاجية، التي أدى توقفها أيضا إلى تعثر العمليات الرأسمالية فتوقف إنشاء المصانع وشراء المعدات والأجهزة اللازمة لتشغيلها.

العالم الخارجي

ويمثل الصادرات والواردات ما يعرف بالميزان التجاري، والقروض الخارجية، فتوقف الانتاج ادى الى توقف الصادرات على حساب زيادة المستوردات، مما شكل عجزا في الميزان التجاري، كما أن العقوبات الاجنبية ساهمت ايضا في تقليل الصادرات وبالتالي قل الطلب فيقل الانتاج

فهذا القطاع يعاني من التحديات التالية:

١ - انخفاض في قيمة الصادرات نتيجة انخفاض صادرات النفط، وصادرات الدول من السلع والبضائع بسبب الحالة الامنية في البلاد والعقوبات الاقتصادية المفروضة عليها.

٢ - قاد انخفاض الإنتاج المحلي إلى زيادة الحاجة إلى استيراد السلع الأساسية مثل الغذاء والمنتجات النفطية، خاصة مع توقف الإنتاج النفطي في معظم الحقول .وقد تراجع الطلب المحلي على السلع الوسيطة والكماليات، وانتقل التركيز إلى السلع الأساسية .وأسهمت العقوبات أيضا وغياب العملة الصعبة في تعقيد عملية الاستيراد ورفعت تكاليفها بمقدار هائل.

الدولة:

تلعب الدولة دورا هاما في تنظيم الاقتصاد من خلال وضع القوانين والتشريعات القانونية التي تحفز على استثمار موارد الدولة بالحد الأقصى، في دفع العملية الانتاجية، وخاصة ان النظام الاقتصادي ورغم التوجهات الى جعله اقتصادا مفتوحا إلا ان الدولة كانت ولا تزال تسيطر على العديد من القطاعات الانتاجية والخدمية.

تمثلت التحديات في:

الاستهلاك العام:

١ - لقد تمثل التحدي الأكبر في ارتفاع فاتورة الانفاق العسكري مقابل الخدمات الاخرى التي كانت تقدمها الحكومة لمواطنيها تعتبر الزيادة الاستثنائية في النفقات العسكرية الرسمية جزءا من الخسارة الاقتصادية، بما أنها تعيد تخصيص جزء من موارد الموازنة التي كانت تنفق في الخدمات العامة بما في ذلك التعليم والصحة والرفاهية الاجتماعية إلى انفاقها على السلاح والأمن، وقد ازداد النفقات العسكرية سنويا خلال النزاع حيث وصلت الى ما يعادل ١,٧% من الناتج المحلي الاجمالي في ٢٠١١ و١١% في ٢٠١٢ و١٥,٩% في عام ٢٠١٣.

٢ - فمثلا دفعت الأزمة القائمة الحكومة لخفض الإنفاق العام، حيث خفضت الانفاق على قطاع التعليم مما يضيف مزيدا من التعقيدات على الوضع التعليمي، إذ أن هذا التخفيض في الإنفاق سيحد من قدرة الحكومة على التدخل بحلول علاجية مثل إصلاح المدارس المتضررة وإدخال مناهج خاصة للطلاب في المناطق الساحنة لمعالجة الآثار النفسية والاجتماعية للنزاع على الأطفال. وتجدر الاشارة إلى أن الانفاق العام على التعليم انخفض من ٣٥,٤ مليار ليرة سورية في ٢٠١٠ إلى ٢٦ مليار ليرة سورية في ٢٠١١ ومن المتوقع أن يبلغ الانفاق في ٢٠١٢ إلى ١٩,٥ مليار ليرة سورية.

العجز المالي:

- تفاقم الدين الخارجي، ويعتمد الدين الخارجي على الخط الائتماني من إيران، وبالتالي فإن كاهل الأجيال القادمة أصبح مثقلا بالديون، ولسوء الحظ فإن استعمل هذه القروض كان مرتكزا على جانب الاستهلاك لابقاء الحكومة قادرة على توفير الحد الأدنى من السلع والخدمات، مما يعني أن هذا العبء لا يؤسس قاعدة منتجة لسداد هذه القروض، وعلاوة على ذلك فإن أي عملية أعادة أعمار بعد نهاية النزاع بحاجة إلى موارد محلية وأجنبية هائلة، ونتيجة لذلك فإم البلد سيظل يرزح تحت ثقل دين قد لا يطاق في المستقبل المنظور [١].

فالدولة تقوم بدفع الرواتب إلى قطاع المستهلكين الذي بدوره يعمل على تنشيط الانتاج من خلال الطلب، ولتشغيل رأس العمل تقوم الدولة باستحداث المشاريع المتعددة، ولكن الواضح ان الدولة في سوريا وبسبب قلة الايرادات وتخصيص الجزء الاكبر منها للانفاق العسكري قد قللت من استثماراتها العامة التي كانت تقوم بها قبل اندلاع الثورة مثل انشاء المصانع والمدارس والمستشفيات،

(١) المرجع رقم ١.

وعلى الرغم من أن الدولة قد حاولت دفع الرواتب لموظفيها لتحفيز الطلب إلا ان قيمة الرواتب كانت قد تضاءلت بسبب ارتفاع الاسعار وتحليقها.

التحديات الاخرى

١ - الامن الغذائي:

أعلنت منظمة الأمم المتحدة اليوم، أن عدد محتاجي المساعدات الماسة للغذاء في سوريا ارتفع بنسبة ٥٠ في المئة منذ منتصف العام ٢٠١٣، معتبرة أن وضع الأمن الغذائي "حرج بكل المقاييس." وقدرت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة في تقرير أن "٦،٣ ملايين شخص داخل سوريا في حاجة ماسة للغذاء والمساعدة الزراعية، أي بزيادة أكثر من ٥٠ في المئة منذ حزيران العام ٢٠١٣ بسبب انعدام الأمن وتأثر الإنتاج الزراعي بشدة الحرب". واعتبرت المنظمة أن وضع الأمن الغذائي في سوريا حرج بكل المقاييس ويزداد سوءا.

وأشارت المنظمة، بشكل خاص، إلى انخفاض محصول القمح في العام ٢٠١٣ بنسبة ٤٠ في المئة، والذي كان من المتوقع أن يبلغ ٢،٤ مليون طن.

كما نبهت إلى أن الثروة الحيوانية في خطر "مع فقدان ما يصل إلى ربع الماشية في البلاد وأكثر من ثلث الأغنام، فيما انخفض إنتاج الدواجن بنسبة تزيد على ٥٠ في المئة[٢]".

١ - اقتصاد العنف باقتصاد العنف الذي ظهر من خلال الأسواق السوداء التي تنتشر لتبادل البضائع غير المشرعة، والمهربة، والمنهوبة، والتي تترافق غالبا بعمليات الابتزاز والخطف .الذى يضرب عرض الحائط بحقوق الإنسان والحريات المدنية وسيادة القانون، ويزيد من معدلات الفقر في البلاد، مشيرا إلى أن هذا الاقتصاد الجديد أفرز نخبا سياسية واقتصادية في سوريا تقوم باستخدام شبكات محلية ودولية تقوم بالاتجار في الأسلحة بشكل غير قانوني وفى السلع والبشر، كما أنها تشارك في كثير من الأحيان في النهب والسرقة والخطف واستغلال المساعدات الإنسانية، لافتا إلى أن هذا التشكيل المؤسسي إنما يحفز ويساهم في استمرار الصراع بسوريا[٣]، وقد توسع نشاط السوق السوداء فيما يتعلق بسعر صرف الليرة السورية مثلا.

وكنتيجة نهائية لما سبق ومن خلال نموذج الدارة الاقتصادية، فإن التحديات التي تواجه الاقتصاد السوري تتمثل فيما يلي:

لقد تأثر القطاع الانتاجي والخدمي والذي يعمل على نمو الاقتصاد وتحريك رأس المال وزيادة إيرادات الخزينة وتشغيل اليد العاملة مما أوجد تحديا أمام القوة العاملة فازدادت البطالة والفقر، وفي الوقت نفسه شكلت القوة العاملة تحديا أمام القطاع الانتاجي الذي بات يعاني من تناقص

---

(٢) فاو: واقع الأمن الغذائي في سوريا حرج – ١ اكتوبر ٢٠١٤ – الجزيرة المباشر
http://mubasher.aljazeera.net/news/2014/10/20141019107150824.htm

(٣) الاونروا: الصراع في سوريا خلق " اقتصاد العنف " – ٢٨ مايو ٢٠١٤ - صدى البلد http://www.el-balad.com/973530

الطلب والاستهلاك من ناحية، وتناقص الايدي العاملة الماهرة بسبب القتل او الجرح او النزوح أو اللجوء، وكذلك تأثرت ميزانية الدولة التي كانت تعتمد على الايرادات من عدة قطاعات حيوية مما قلل من نشاطها التنظيمي والتشريعي، وقدرتها في تقديم الخدمات العامة كالمياه والكهرباء والصرف الصحي أو حتى القيام بالاستثمارات لدفع الاقتصاد، فالدولة الآن تضع على سلم أولوياتها استخدام الحل العسكري في استعادة الأمن للبلاد، وهذا بدوره اثر على الانتاج أيضا

الباب الخامس: خطوات في إعادة الاعمار:

يواجه الاقتصاد السوري نتيجة الأزمة الحالية تحديات كثيرة تحدثنا عنها في الباب السابق، وإن استمرار القتال المتنامي يوما بعد يوم سيخلق مزيدا من العقبات والتحديات، وقبل الحديث عن اي خطوات أو حلول لاعادة الاعمار، فإن عودة الأمن والاستقرار وإرساء واقع سياسي وأمني في حده الأدنى ليساعد في عودة الحياة الاقتصادية وانتعاشها من جديد.

وإننا ومن خلال هذه الفقرات القادمة إنما نهدف إلى اقتراح السياسات والاجراءات اللازمة لإعادة تنشيط وتأهيل الاقتصاد في المرحلة الحالية وخاصة في المناطق التي خرجت عن سيطرة النظام، والفترة المقبلة في رسم استراتيجية هي طويلة المدى للإعمار، ويجدر التنويه هنا أن كل ما سنتحدث عنه انما يشكل اشارات وعلامات في الطريق فقط.

٥-١: خطوات لدعم الاقتصاد السوري في الفترة الحالية.

١ - وضع خطة استراتيجية تضمن التحضير المسبق الشامل والمتكامل لمرحلة ما بعد سقوط النظام، ولتحقيق ذلك فإنه ويتطلب العمل على ثلاثة مستويات: مستوى السياسات الكلية، المستوى المتوسط (الجهات الداعمة)، وأخيرا مستوى القطاعات.

وتقوم الآن مجموعة اقتصاد عمل سوريا [٤]، بإعداد الخارطة الاقتصادية لسوريا الجديدة، وتتضمن اعداد دراسة شاملة عن كل قطاع، والتحديات التي توجهه والحلول الاسعافية وطويلة المدى.

٢ - المحافظة قدر المستطاع على وجود واستمرارية العمل في المنشآت الصناعية والشركات والمؤسسات في المناطق المحررة التي ما تزال قائمة، والمعالجة السريعة والفعالة لما تواجهه من مشاكل (المواقع البديلة المؤقتة، الحماية والأمن، النقل، المحروقات، التمويل، الاعتمادات، فتح الأسواق، الديون والالتزامات المالية...) وذلك في إطار العمل على تخفيف نتائج وكلفة إعادة التأهيل بعد الثورة قدر الإمكان.

٣ - تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

تتميز الصناعات الصغيرة والمتوسطة بأنها صناعات تعتمد على كلفة استثمارية منخفضة ولا تحتاج في كثير من الأحيان إلى خبرة عالية ومهارة عالية، فيستطيع الشخص تعلمها بغض النظر عن خبراته السابقة أو مستواه التعليمي وهي سهلة التنفيذ، كما أنها تعتمد على مواد متوفرة محليا

---

(٤) مجموعة عمل اقتصاد سوريا، لا تتبع لأي كيان سياسي، فهي مجموعة اقتصادية استشارية مستقلة اعتمدتها مجموعة "أصدقاء الشعب السوري" المعنية بإعادة إعما ر سوريا بقيادة الإمارات وألمانيا، كشريك اقتصادي أساسي ممثل للجانب السوري في التخطيط لمستقبل الاقتصاد السوري بعد الثورة، يراسها المستشار الاقتصادي الدكتور أسامة قاضي.

وتسعى "مجموعة عمل اقتصاد سوريا" إلى كتابة الخارطة الاقتصادية لسوريا الجديدة في أكثر من خمسة عشر قطاعا حيويا لتكون بمثابة المشروع الوطني الذي يقدم هدية لرؤساء الحكومات السورية بعد انتهاء الأزمة، لتبيان إمكانيات والطاقات الكامنة للاقتصاد السوري.

وسهلة الادارة، وتعتبر هذه الصناعات ذات مكانة وأهمية بالغة وخاصة بالنسبة للدول الفقيرة والنامية، وتؤكد تجارب العديد مثل اليابان والصين والهند أن هذه الصناعات قد حققت طفرة نوعية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

- إن الازدياد الكبير في معدلات البطالة ونسب التضخم والانتشار الهائل للفقر، وهذا كله انعكس على شكل مشاكل كثيرة تعاني منها الأسر.

وبما أن الاقتصاد السوري قد تحول الى اقتصاد زراعي، فإن المشاريع المتعلقة بالقطاع الزراعي وقطاع الصناعات الغذائية والتي يرى أنه يمكن من خلالها دعم بعض المشاريع العاملة، أو المشاريع التي تبتغي البدء بالعمل، لكي تتمكن الأسر السورية التي انخفض مستوى معيشتها بشدة من تحصيل بعض الدخل الذي يعينها على تحمل المنعكسات الاقتصادية السلبية للوضع الحالي، وهي عنصر مهم يمكن البناء عليه لتأمين مصادر دخل للأسر وتأسيس المشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر.

- يوجد في سورية نوع من التخصص الحرفي والصناعي ينتشر فيما بين المناطق المختلفة، وهو ما ينبغي التركيز عليه ودعمه، فعلى سبيل المثال كان يوجد في مدينة (سقبا) في الغوطة الشرقية عدد كبير من الورش والمعامل الصغيرة لإنتاج الموبيليا والمفروشات المختلفة، بالإضافة إلى سوق رئيسي في المدينة لصالات عرض هذه المنتجات، وبالتالي من يريد شراء أي منتج من هذه المنتجات كانت هذه السوق مقصده الرئيسي (نفس التجربة بجودة أقل كانت في مدينة داريا)، وبالتالي كان من الممكن أن يتم دعم هذه الصناعات، والدعم الأهم الذي ستحتاجه مستقبلا بعد بدء إعادة الإعمار هو تأمين مستلزمات الإنتاج، كما يمكن مستقبلا مساعدة هذه الورش في رفع مستوى جودتها وتدريبها بشكل خاص على تطوير قدراتها في مجال إنتاج التصاميم الجديدة.

- نفس التجربة ولكن في صناعات مختلفة توجد في مدن ومناطق سورية أخرى، فيمكن عند الحديث عن صناعة الألبسة الحديث بالطبع (بعد مدينة حلب) عن تجمع كبير لورش التصنيع في مدينة حرستا، وعربين، وعين ترما، وهذا يعني تجمع حجم كبير من الخبرات التصنيعية والتسويقية في منطقة واحدة يمكن البناء عليها في تأسيس صناعات متطورة [٥].

٤ - اقامة دورات تدريبية وتأهيلية واسعة للعمال العاطلين عن العمل وكذلك المهجرين لتوفير اليد العاملة المختصة واللازمة في الصناعات ذات الأولوية في مرحلة إعادة الإعمار وهي:

- الصناعات المرتبطة بإعادة الإعمار:(الاسمنت، الحديد، الكابلات، الألمنيوم، الزجاج، البلاط والسيراميك، الدهان.....)

---

(٥) واقع المشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر في سورية – مهند دلال – المركز السوري للدراسات والأبحاث http://www.dirasat.ws/?p=1273

- الصناعات الغذائية والدوائية التي تلبي الاحتياجات الأساسية للمواطنين (السكر،الزيوت، الألبان، الأدوية....).

- الصناعات التي تلبي احتياجات القطاع الزراعي (الأسمدة،الأعلاف، الأدوية البيطرية، المبيدات، الجرارات....).

- الصناعات التي تستوعب الانتاج الزراعي والحيواني المحلي ومدخلات الانتاج المحلية الأخرى (الصناعات النسيجية، الصناعات الغذائية...).

٥-٢: خطوات لدعم الاقتصاد السوري في مرحلة ما بعد سقوط النظام [٦]

وهذا يلزمه إعداد خطة استراتيجية بعيدة المدى، تبدأ من الآن في الاعداد لمرحلة ما بعد سقوط النظام

ويمكن إجمال مهمة الحكومة الجديدة بعد انتهاء الثورة فيما يتعلق بالشق الاقتصادي تحديدا:

١ - الاستمرار في تشغيل القطاعات الحيوية من ماء وكهرباء وصحة وتعليم وأفران وما تطلبه هذه القطاعات من قطاعات مرافقة، والاستمرار في تأمين رواتب العاملين في القطاع العام

٢ - تأمين مساكن مؤقتة للاجئين والنازحين والبدء فورا بتأهيل المساكن المتضررة جزئيا من الحرب

٣ - إعداد دراسات تفصيلية وواضحة عن واقع الاقتصاد السوري ومشاركة أكبر شريحة ممكنة من المختصين وقادة الرأي في هذه الدراسات.

٤ - اجراء حصر وإحصاء دقيق وتفصيلي لحجم الأضرار في المرافق العامة والخاصة والبنى التحتية، وحجم الأموال المتوفرة للحكومة ومصادرها.

٥ - الاعتماد على الموارد المحلية، والاعلان عن المساعدات المالية من الدول الصديقة وإدارة هذه الموال بشفافية.

٦ - البدء بإعداد الكوادر واجراء مسح وطني شامل للمختصين في كل المجالات والقطاعات الانتاجية.

٧ - تعزيز وتفعيل ثقة المواطنين في الاجراءات المتبعة وإطلاع الرأي العام بشفافية كاملة فيما يتعلق بالامكانات والخطط والتحديات.

٨ - تحديد القطاع الانتاجي الذي سيشكل القاطرة التنموية للاقتصاد، والذي سيدر العوائد المالية المناسبة ويحد من حاجات الاستيراد. ويعتقد أن قطاع الزراعة والانتاج الحيواني القطاع الأهم في هذه المرحلة، والذي يجب توفير كافة الامكانات ليحقق مستويات عليا من الانتاج والريعية.

---

(٦) الواقع الاقتصادي والاجتماعي في ظل الثورة – مركز سورية للبحوث والدراسات.

٩ - إعادة تشغيل قطاع استخراج النفط والغاز والتنقيب في أقصى مدى متاح وفق خطط استراتيجية تبدأ بتوفير الحد الأدنى من المشتقات البترولية لسد حاجة السوق المحلية، ومن ثم تصدير الفائض.

١٠ - مواجهة التضخم العالي، والبطالة المتفشية من خلال خلق فرص عمل رئيسية جديدة في كلا القطاعين السابقين وما يرافقهما من قطاعات كالنقل والصناعات الغذائية وتسويق المنتجات الزراعية والحيوانية، إضافة لصناعات التحويلة والبتروكيماوية.

١١ - من المفترض ألا تتخذ الحكومات المؤقتة لقرارات مصيرية حول شكل الاقتصاد دون الحصول على الاجماع المجتمعي المطلوب، ودون رصد وتحديد مشاكل الاقتصاد الحالي وتوصيفها بدقة وعلمية. ولذلك يطرح في هذه المرحلة للنقاشات المستفيضة عدد من التوجهات الاقتصادية التي ستعتمدها الحكومات القادمة وفق شكل النظام السياسي القادم.

١٢ - إن تمهيد الطريق لبيئة استثمارية واعدة تتماشى مع موقع سورية الجغرافي وامكاناتها ومواردها، ويمثل التصنيع الذروة التي يجب على الحكومة المؤقتة تمهيد الطريق لها، وجلب الاستثمارات الصناعية التي تحقق أكبر ربحية ممكنة بالاعتماد على الموارد المتاحة في الداخل، وبما يفيد إعادة الاعمار المنتظرة.

١٣ - إعادة العلاقات الاقتصادية مع الدول المجاورة والاوروبية والتي قطعت بسبب العقوبات الاقتصادية.

الباب السادس: النتائج والخاتمة

إن سوريا في المرحلة الحالية تواجه تحديات اقتصادية كبيرة وغير مسبوقة في حدتها و النتائج المصيرية المترتبة عليها، فالانكماش الاقتصادي هو الأسوأ في تاريخ سوريا الحديث حيث بلغت الخسائر الاقتصادية الاجمالية كما ذكرنا سابقا حوالي ١٤٣,٨ مليار دولار حتى نهاية عام ٢٠١٣، أي ما يعادل ٢٧٦% من الناتج المحلي الاجمالي لعام ٢٠١٠، وتبلغ قيمة الخسارة في الناتج المحلي الاجمالي ٧٠,٩% مليار دولار، مما يشكل ٤٩% من الخسارة الكلية الاقتصادية وقدرت الخسارة في مخزون رأس المال حوالي ٦٤,٨ مليار دولار إي ما يعادل ٤٥% من الخسائر الكلية الاقتصادية، في حين بلغت النفقات العسكرية الاضافية حوالي ٨,١ مليار دولار أمريكي اي حوالي ٦% من هذه الخسائر.

أما على الصعيد السكان فإن حوالي ١١ مليون شخص خسروا دخلهم الأساسي بسبب خسارة ٢,٦٧ مليون فرصة عمل، كما غدت أكثر من نصف قوة العاملة عاطلة عن العمل، و٧٥% من السكان يعيشون في دائرة الفقر منهم ٢٠% لا يستطيعون تأمين غذائهم الأساسي بسبب ارتفاع الأسعار إلى ثلاثة اضعاف عن عام ٢٠١٠.

إن هذه المؤشرات خلقت تحديات أمام الاقتصاد السوري في المرحلة الحالية والمستقبل:

فالعملية الانتاجية متوقفة سواء كان ذلك على مستوى الصناعات التي تميزت فيها سوريا على مدى وقت طويل أو على مستوى القطاعات الخدمية كالتجارة والسياحة وقطاع النقل والاتصالات والخدمات الحكومية.

وتعطيل رأس المال البشري بسبب ازدياد أعداد الشهداء والجرحى او اللجوء وخاصة بين الشباب الذين يشكلون القوة العاملة، وازدياد نسبة البطالة إما بسبب التدمير الذي طال المصانع والأسواق او استغناء اصحاب العمل عن الموظفين لعدم القدرة على دفع رواتبهم، مما خلف حالة شديدة من الفقروعدم قدرة الاسر على تلبية احتياجاتها الاساسية وخاصة في ظل الارتفاع في أسعار هذه السلع.

أما الدولة فتعاني من عجز في ميزانيتها وزيادة في مديونتها الخارجية، بالاضافة الى ارتفاع فاتورة الانفاق العسكري على حساب الانفاق على الخدمات والاستثمارات التي من شأنها ان تدفع الاقتصاد.

فقد أفاد تقرير لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) أن اقتصاد سوريا سوف يستغرق عقودا لاسترداد تكلفة الحرب "حتى لو توقف الصراع الآن ونما الناتج

المحلي الإجمالي بمعدل ٥% سنويا" فإن ذلك "سيستغرق الاقتصاد السوري ٣٠ عاما للعودة إلى المستوى الذي كان عليه في عام ٢٠١٠"[٧]

وفي ظل استمرار اعمال العنف والقصف ضد الشعب السوري واتساع دائرة العنف فإن الارقام السابقة معرضة للزيادة بشكل متسارع ودراماتيكي، ورغم جميع الجهود المبذولة للتخفيف من هذه الآثار إلا أن الاقتصاد لن يعود للانتعاش من جديد مالم تتوقف القتل والتدمير، وقيام مجتمع مدني قائم على الحرية والتعددية والمساواة.

(٧) سوريا تحتاج ٣٠ سنة لاستعادة اقتصادها.. بعد وقف الحرب – ٦ ابريل ٢٠١٤ – العربية نت.
http://www.alarabiya.net/ar/aswaq/economy/2014/04/05/%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D8%AA%D8%AD%D8%AA%D8%A7%D8%AC-30-%D8%B3%D9%86%D8%A9-%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%A5%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%87%D8%A7-%D8%B9%D9%86%D8%AF-%D9%88%D9%82%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8.html

الباب السابع: التوصيات:

١ - تحديث الارقام الواردة في هذه الدراسة لتشمل عام ٢٠١٤، حيث أنني لم أحصل على أرقام محددة وموثقة لما لهذا العام، كما أن هذا العام شهد تغيرات كثيرة على الساحة السياسية مما اثر على الاقتصاد بشكل أو بآخر.

٢ - اعداد دراسة عن واقع المشاريع الصغيرة الموجودة والتحديات التي تواجهها، وأعتقد أن هذه الدراسة مهمة وخاصة لمواجهة التحديات المعيشية التي تعيشها الأسر السورية في الداخل السوري، كما أن لها أهميتها ودورها الفاعل في دعم الاقتصاد بعد سقوط النظام.

٣ - اعداد دراسة عن التحديات الاجتماعية التي قد يخلقها الواقع الاقتصادي، ان انتشار البطالة والفقر وارتفاع الاسعار أضافت إلى المشاكل الاجتماعية التي لحقت بالأسر نتيجة الاوضاع الامنية في سوريا.

٤ - اعداد دراسة لتحليل الوضع الاقتصادي قبل الثورة وأثره في اندلاع شرارتها، علما أن بعض المحللين الاقتصاديين أرجع أسباب اندلاع الثورة الى اسباب اقتصادية بحتة وخاصة في ظل اتساع رقعة الفقر وظهور ما يعرف باقتصاد النخبة.

المراجع:

١ -سورية.. هدر الإنسانية، تقرير يرصد الظروف الاقتصادية والاجتماعية في سورية، تقرير الربعين الثالث والرابع (تموز – كانون الأول ٢٠١٣) – صدر في أيار ٢٠١٤ – المركز السوري لبحوث السياسات.

٢ - الاقتصاد السوري المشاكل والحلول – عارف دليلة – مجلة الحوار المتمدن -العدد ٩١٧ - تاريخ النشر 6 آب ٢٠٠٤.

٣ - مرتكزات الاقتصاد السوري وكفاءتها في مرحلة إعادة البناء والتنمية – الدكتور أكرم الحوراني – جامعة دمشق www.damascusuniversity.edu.sy/faculties/economic/images/stories/dr-horany.pdf

٤ - تاريخ تطور الاقتصاد السوري – عادل شكيب محسن – الحوار المتمدن – تاريخ النشر ٢٣ اكتوبر ٢٠١٤.

٥ - الكارثة السورية تقرير يرصد الظروف الاقتصادية والاجتماعية – التقرير الفصلي الأول (كانون الثاني –آذار ٢٠١٣) – المركز السوري لبحوث السياسات.

٦ - الكارثة السورية تقرير يرصد الظروف الاقتصادية والاجتماعية – التقرير الفصلي الأول (نيسان - حزيران ٢٠١٣) – المركز السوري لبحوث السياسات.

٧ - دور الصناعة التحويلية في النمو الاقتصادي – إياد حماد – جامعة دمشق – ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

٨ - قطاع النفط في سوريا – عادل شكيب محسن – موقع الحوار المتمدن – ١٤ نوفمبر ٢٠١٤.

٩ - موقع fanak http://fanack.com/ar/countries/syria/economy/trade-banking-and-services-sector/

-١٠
http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF_%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7

١١ - قطاع النقل والمواصلات – الخارطة الاقتصادية لسوريا الجديدة - مجموعة عمل اقتصاد سوريا – ٢٠١٣.

١٢ - مناقشة الفرص الاستثمارية في قطاع النقل – وزارة النقل
http://www.mot.gov.sy/index.php?p=177&id=1089

١٣ - الاتصالات في سوريا هدر وانهيار – مروان أبو خالد – جريدة المدن – تاريخ ١٧ نوفمبر ٢٠١٣.
http://www.almodon.com/economy/4f1212f9-35c1-4ea4-bf7a-40563b213c26#sthash.QPaUT5FZ.dpuf

١٤ - الملامح الوطنية لمجتمع المعلومات في الجمهورية العربية السورية،اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) - الأمم المتحدة -نيويورك،٢٠٠٩.

١٥ - موقع http://fanack.com/ar/countries/syria/economy/trade-banking-and-services-sector/

١٦ - التقرير الاقتصادي العربي متفائل بخفض أسعار العقارات في سوريا – ١٠ أيار ٢٠١٠ – موقع عكس السير.
http://www.aksalser.com/?id=4b836fc4e91e3c7d718fe99d4427a11e&page=view_news&ar=861812971

١٧ - دمشق الثامنة عالمياً في غلاء أسعار العقارات - جريدة الحياة – ٢ مايو ٢٠١٠.

١٨- نصف سكان سوريا يعانون الفقر – الجزيرة نت – ٢٥ أكتوبر ٢٠١٣.
http://www.aljazeera.net/news/arabic/2013/10/25/%D9%86%D8%B5%D9%81-%D8%B3%D9%83%D8%A7%D9%86-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D9%8A%D8%B9%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%82%D8%B1

١٩- أداء الاقتصاد السوري والقطاع الصناعي بين عامي ٢٠٠٠-٢٠١٠ – مركز التواصل والأبحاث الاستراتيجية.

٢٠- الليرة السورية على وقع المدافع – الاسبوع العربي.
http://arabweek.com.lb/index.php/ar/component/k2/item/3340?print=1&tmpl=component&issue_id=78

٢١- الانعكاسات المتوقعة للنزاع على المؤشرات النقدية والمالية – السفير
http://assafir.com/Article/1/372386

٢٢- الدارة الاقتصادية – مطانيوس حبيب – الموسوعة العربية.
http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=159593&m=1

٢٣- الزراعة في سوريا بين الماضي والحاضر والمستقبل – جورج ك.ميالة – مجلة صور – العدد السابع.
http://suwar-magazine.org/ar/programs-details/106/%D8%A7%D9%84%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%B9%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%B6%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%A7%D8%B6%D8%B1-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84

٢٤- التقرير الصناعي السوري. http://www.alsenaee.com/industrial-report

٢٥- ٥ معالم تاريخية دمرت إلى الأبد في سوريا – موقع الجديد – ٤ نوفمبر ٢٠١٣.
http://www.aljadeed.tv/MenuAr/news/DetailNews/DetailNews.html?id=90554
٢٦- محنة التراث الحضاري في سوريا – موقع التقرير- ٣٠ سبتمبر ٢٠١٤.
http://altagreer.com/%D9%85%D8%AD%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AB-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B6%D8%A7%D8%B1%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7/
٢٧- السوق العقارية في سوريا تحت الصفر – موقع الأزمنة – ١١ حزيران ٢٠١٣.
http://alazmenah.com/?page=show_det&category_id=13&id=53638
٢٨- قطاع الكهرباء – الخارطة الاقتصادية لسوريا الجديدة – مجموعة عمل اقتصاد سوريا.
٢٩-ورشة قطاع المياه والصرف الصحي تنبحث الموضع المائي في سوريا – موقع SyriaStep – ٨ ابريل ٢٠١٤.
٣٠- موقع شهداء الثورة السورية http://syrianshuhada.com/
٣١-٢٠٠ ألف قتيل و ١,٥ مليون جريح في سوريا – تقرير سكاي نيوز
http://www.skynewsarabia.com/web/tag?s=%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B1%D8%AD%D9%89%20%D9%81%D9%8A%20%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7
٣٢-فاو: واقع الأمن الغذائي في سوريا حرج – ١ اكتوبر ٢٠١٤ – الجزيرة المباشر.
http://mubasher.aljazeera.net/news/2014/10/20141019107150824.htm
٣٣- الاونروا: الصراع في سوريا خلق " اقتصاد العنف " – ٢٨ مايو ٢٠١٤ - صدى البلد
http://www.el-balad.com/973530
٣٤- واقع المشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر في سورية – مهند دلال – المركز السوري للدراسات والأبحاث
http://www.dirasat.ws/?p=1273
٣٥- الواقع الاقتصادي والاجتماعي في ظل الثورة – مركز سورية للبحوث والدراسات.
٣٦- سوريا تحتاج ٣٠ سنة لاستعادة اقتصادها.. بعد وقف الحرب – ٦ ابريل ٢٠١٤ – العربية نت.
http://www.alarabiya.net/ar/aswaq/economy/2014/04/05/%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D8%AA%D8%AD%D8%AA%D8%A7%D8%AC-30-%D8%B3%D9%86%D8%A9-%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%A5%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%87%D8%A7-%D8%B9%D9%86%D8%AF-%D9%88%D9%82%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8.html
تم في ٢٦/ ٥/ ٢٠١٥ الموافق ٨/ ٨/ ١٤٣٦